



الجلسة العامة ٢٦

الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد عبد الله الأشطل، رئيس وفد اليمن.

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي،

في البدء، أن أتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. كما لا تفوتني الإشارة إلى سلفكم السيد ثيو - بن غورياب، الذي أدار أعمال الجمعية العامة السابقة بنجاح تام.

تكتسب هذه الدورة أهمية خاصة، ليس لكونها الأولى في مطلع الألفية الجديدة فحسب، بل لأنها قد تزامنت مع انعقاد قمة الألفية التي جمعت ولأول مرة معظم زعماء العالم، فكانت الوثائق التاريخية التي صدرت عن القمة تتويجا لتلك المناسبة العظيمة.

والجمهورية اليمنية، كما أكد فخامة الرئيس علي

عبد الله صالح في بيانه أمام قمة الألفية، ملتزمة بالعمل على

تلك المثل والأهداف، داعمة للدور القيادي لمنظمة الأمم المتحدة، مؤمنة بأهداف ميثاقها وذلك من أجل دعم مبادئ الحرية والمساواة والعدل حتى يتمكن كل مجتمع من القيام بمسؤولياته الوطنية في التنمية الشاملة والمستدامة من أجل القضاء على الفقر، وتوفير الغذاء والمأوى، والرعاية الصحية والتعليم، ومنح الحريات الأساسية، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وتمكين المرأة من ممارسة دورها في المجتمع.

ومن هذا المنطلق، تؤيد الجمهورية اليمنية المساعي التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، والرامية إلى تطوير دور وآليات المنظمة الدولية وأجهزتها من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها علينا القرن الحادي والعشرون. كما أنها تدعم الاتجاهات نحو تجديد وتطوير العلاقات فيما بين الدول وجعلها منسجمة مع المستجدات العالمية الداعية إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحويل العولمة إلى قوة إيجابية يستفيد منها جميع سكان العالم. وفي هذا الصدد فإن الجمهورية اليمنية تؤكد دعوتها لاستضافة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة والذي سينعقد في عام ٢٠٠٣.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولقد دأبت الجمهورية اليمنية على الدعوة إلى تأمين أفضل السبل المؤدية إلى السلام والاستقرار على المستوى الإقليمي والعالمي، وإلى ضرورة حل كافة المنازعات بالوسائل السلمية، وإلى استخدام آليات فض المنازعات، الأمر الذي يجسد الإيمان بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وإننا فخورون في الجمهورية اليمنية بأننا اعتمدنا على نحو عملي هذه المبادئ لحل قضايا الحدود مع ثلاث من دول الجوار هي سلطنة عمان، وإريتريا، وأخيرا المملكة العربية السعودية.

ففي الثاني عشر من شهر حزيران/يونيه من هذا العام دشنت عهد جديد للإخاء والتعاون وتبادل المصالح المشتركة بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية الشقيقة إثر التوقيع على معاهدة بين البلدين للحدود البرية، والبحرية الدولية وملاحقتها. ونحن نعتبر ذلك إنجازا تاريخيا بكل المقاييس، إذ أنه يغلق - بعد أعوام طويلة - أبواب التوتر، وعدم الاستقرار، لتصبح الحدود جسورا للمودة والإخاء والتعاون. ولا شك في أن ذلك سيسهم في الاستقرار في المنطقة بشكل عام.

ومن هذا المنطلق يمكن فهم حرص اليمن الشديد، والجهود التي بذلها منذ فترة طويلة للإسهام في حل المشاكل التي تفاقمت في الصومال. واليوم وبعد مؤتمر آرتا، وإنشاء الجمعية الوطنية، وانتخاب رئيس للبلاد، فإننا نؤيد تنفيذ القرارات التي تمخضت عن المؤتمر. ونأمل أن يؤدي توافق الآراء بين ممثلي شرائح الشعب الصومالي إلى الاستقرار ويهيئ أفضل المناخات لبدء عملية التنمية الشاملة والمستدامة في جو من الوثام الوطني. ولا يسعنا هنا إلا أن نشيد بالجهود التي بذلها فخامة الرئيس عمر جولييه، رئيس جمهورية جيبوتي، من أجل إنجاز مؤتمر آرتا.

لقد أصبح عالمنا اليوم كالقريبة الواحدة تتفاعل فيه الأحداث على نحو اندماجي ولم يعد هناك مكان للانعزال. فاندماج اقتصاديات الدول أبرز حقائق الاعتماد المتبادل، والمسؤولية المشتركة، بهدف تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية والقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي. والحكم الرشيد، كما أشار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، يجب ألا ينحصر وجوده في كل بلد على حدة. إذ لا بد من حكم سليم على الصعيد الدولي يركز على القانون، وعلى الشفافية في النظم المالية، والنقدية، والتجارية.

وفي اعتقادنا، فإن الأمر يتطلب من الدول الصناعية المتقدمة الوفاء بالتزاماتها في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، ومعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، وتخفيف ديون البلدان الفقيرة، والموافقة على إنهاء جميع الديون الثنائية الرسمية. وتأتي ضمن هذا السياق أيضا إزاحة كافة العوائق أمام صادرات البلدان النامية للوصول إلى الأسواق العالمية.

ولقد احتفل شعبنا هذا العام بمرور عشر سنوات على استعادة الوحدة اليمنية المباركة. وقد تمكنت الجمهورية اليمنية من أن تحقق نجاحات في النهج الديمقراطي، والحرية، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين المرأة من القيام بدورها في المجتمع. وفي حين يمضي شعبنا في تجسيد المفاهيم الجديدة بغية المواءمة مع ما يحدث في العالم من مستجدات، فإنه يعاني من الأعباء المالية المترتبة على ذلك، وعلى تحمل عمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل. وعلاوة على ذلك فإن العمليات المرتبطة بتحرير الاقتصاد، ورفع أوجه الدعم للمواد الغذائية والوقود وتقليص الخدمات العامة، كما تفرضها مؤسسات التمويل الدولية، تجعلنا نعاني من التوترات الاجتماعية. ومن هنا فإننا ندعو البلدان الصناعية المتقدمة إلى فهم هذا المنطلق الواقعي للمسؤولية المشتركة في التنمية الشاملة والمستدامة في البلدان النامية باعتبار ذلك ضمنا للتنمية الدولية، وللأمن والاستقرار.

الذي طال أمده واتسعت أضراره لتشمل العراق شيوخوا ونساء وأطفالا، وفي نفس السياق، فإننا نطالب برفع الحظر الكامل عن السودان وليبيا.

وأما فيما يتعلق بالتراع حول الجزر الإماراتية الثلاث في الخليج العربي، فإن اليمن يتمنى أن يرى حلا وديا وسلميا لهذه القضية إسوة بما انتهجته الجمهورية اليمنية في حل خلافاتها الحدودية مع جيرانها.

وأخيرا، فإننا نرحب بجميع القرارات المتعلقة بالمطالبة بإصلاح منظمة الأمم المتحدة وهيكلتها لتكون أكثر شفافية وديمقراطية، بما فيها القرارات الخاصة بتوسيع عضوية مجلس الأمن، وتعزيز وتقوية الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ويجدونا الأمل في أن يتم التوصل في هذه الدورة الهامة إلى قرارات إضافية تساهم في إصلاح وإعادة هيكلة الأمم المتحدة وأجهزتها لتتواءم ومتطلبات هذا القرن الذي تزداد مشكلاته وتتعدد العلاقات فيما بين دوله.

إن مسؤوليتنا في هذه الدورة تفرض علينا أن نجعل منها مناسبة لمراجعة أعمالنا واستعراض ما سبق أن توصل إليه قادتنا وزعمائنا من قرارات في قمة الألفية لنحيلها إلى واقع ملموس يعزز مسيرتنا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار لدولنا، والرفاهية والرخاء والتقدم لشعوبنا. وإنني على ثقة من أن تكاتفنا وسعيينا المخلص كفيلا بإنجاح هذه الدورة ووصولها إلى النتائج المرجوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لوفسانجين إيردينيشولون، وزير الشؤون الخارجية في منغوليا.

السيد إيردينيشولون (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات من تكلموا قبلي في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيسا لجمعية الألفية للأمم المتحدة. وأود كذلك أن أعرب عن

ومما لا شك فيه أن عودة الأمور إلى طبيعتها في الصومال، سيعزز الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، التي عانت كثيرا من ويلات الحروب، وآثارها المتمثلة في تدفق اللاجئين عبر الحدود، كما حدث بالنسبة لبلادنا التي تسلل عبر شواطئها مئات الألوف من اللاجئين من الصومال وغيرها من دول المنطقة. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مد يد العون لحل مشكلة اللاجئين وعودتهم إلى أوطانهم في ظل الاستقرار والإعمار في المنطقة.

وتؤمن الجمهورية اليمنية بأن السلام الذي تنشده الشعوب هو السلام القائم على العدل، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، فالسلام في الشرق الأوسط ينبغي أن يركز على استعادة كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها قيام دولته المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة في الجولان السورية. ومن هنا، في هذه المناسبة، نوجه تحية للبنان الشقيق وشعبه الذي حرر أراضيه في الجنوب بدون قيد أو شرط.

وما زال اقتناء العالم لكثير من أسلحة الدمار الشامل يعرض الأمن والاستقرار الدوليين للخطر، ويعرقل التوجهات نحو إيجاد حلول للمشاكل التنموية. وإننا في الجمهورية اليمنية نؤكد على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، طبقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ونؤكد أيضا على مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع منشآتها النووية للرقابة الدولية.

إن العراق يعيش مأساة إنسانية نتيجة للحظر المفروض عليه لمدة عشر سنوات، ومع مراعاة تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالعراق، فإننا ندعو، من هذا المنبر، إلى ضرورة إنهاء ذلك الوضع المأساوي من خلال رفع الحظر

وحتى وقت قريب في منتصف الثمانينات، لم تكن فكرة العولمة معروفة تماما في معجم المفردات الدولية، ناهيك عن مفاهيم نظم الحكم الشاملة أو تغير المناخ العالمي. ومع ذلك، وبعد أكثر من عقد بقليل لم تعد فكرة العولمة متداخلة في حياتنا اليومية فحسب، بل تحولت العولمة بحد ذاتها إلى عملية قوية لا يمكن تجنبها. ونالت العولمة مؤخرا سيلا من الثناء والنقد على حد سواء. وإضافة إلى المزيد من الفرص التي تهيئها العولمة، فإنها تؤدي أيضا إلى حالات من عدم الأمن إلى حد كبير، لا سيما بالنسبة للدول الضعيفة والفقيرة. وحسبما ذكر رئيس بلدي، ناتساغيان باغاباندي، في البيان الذي أدلى به في مؤتمر قمة الألفية،

”تعتقد منغوليا أن الأمم المتحدة، بجيادها ومشروعيتها العالمية، فضلا عن غلبتها بحكم الميثاق على أي اتفاق دولي آخر، تتمتع بموقع فريد لتقديم إرشاد عام واسع النطاق لعملية العولمة ... بحيث تتضمن البُعد الإنساني في اتجاهاتها التي تبدو جاحجة“
(A/55/PV.4).

وبينما نستقي الدروس من الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، أصبح من الواضح بقدر أكبر أنه يتعين إدارة عملية العولمة بحيث تحقق أفضل الفرص وتقلل آثارها السلبية إلى أدنى حد ممكن؛ كما أن السياسات الداخلية، مهما كانت صالحة، ليست كافية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام في هذا العهد من الترابط الآخذ في الزيادة. وهذا حقيقي بقدر أكبر حتى بالنسبة للبلدان النامية، والبلدان التي تفتقر إلى هياكل. وفي نظام تجاري ومالي متحرر على صعيد العالم، تحتاج هذه البلدان إلى المساعدة كي يتسنى لها أن تصمد أمام القوى الخارجية القوية، التي غالبا ما تكون قوى هدامة تماما. ومرة أخرى، يقتضي هذا الأمر إظهارا حقيقيا للتضامن والمسؤولية المشتركة من المجتمع الدولي.

ثقتي بأنه في ظل إدارتكم الماهرة. ستضطلع دورة الجمعية العامة هذه بولايتها بنجاح. وأود كذلك أن أثنى على الرئيس السابق، السيد ثيو - بن غوريراب، على قيادته المتفوقة للدورة الماضية للجمعية.

ويرحب وفد بلادي ترحيبا حارا بتوفالو، حكومة وشعبا، وعضويتها خطوة أخرى تقرب الأمم المتحدة من العالمية.

ودورة الجمعية العامة هذه قد عهد إليها بالمهمة المشرفة المتمثلة في متابعة ما وافق عليه مؤتمر قمة الألفية لقادة العالم. وهذه الدورة خاصة جدا كذلك بالنسبة إليّ شخصيا، حيث أنني مرتبط بالأمم المتحدة منذ ٢٦ عاما. وأشعر بامتياز خاص إذ أدلي، من هذه المنصة، ببياننا سياسيا من حكومة بلادي، بصفتي وزيرا للخارجية.

قبل أيام قليلة، أكدت الدول الأعضاء من جديد، على أرفع مستوى، التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعمها المطلق للأمم متحدة أكثر كفاءة وحيوية، وتصميمها الحازم على العمل الجماعي لكي يصبح العالم أكثر صحة ونظافة، خاليا من الخوف والعوز. وقد أكد إعلان الألفية المسؤولة الجماعية لقادة العالم عن رفع لواء مبادئ الإنصاف، والمساواة، والكرامة الإنسانية على الصعيد العالمي.

ونرى أن هذا الإحساس بالتضامن وتشاطر المسؤولية أمر حاسم بالنسبة للمجتمع الدولي لكي يتمكن من التصدي بفعالية للتحديات الهائلة التي يواجهها في فجر الألفية الجديدة. فالتحديات التي يواجهها العالم اليوم متنوعة ومعقدة في نطاقها وطبيعتها على حد سواء. والتحدي الرئيسي، كما عرفه الأمين العام في تقريره عن الألفية، كيف نجعل العولمة أكثر شمولا، وكيف نجعل جميع الدول تحظى بمنافعها على نحو منصف.

رعاية الأونكتاد في وقت مبكر من هذه السنة، اتفقت منغوليا وروسيا والصين على إبرام اتفاق إطاري لحركة النقل العابر. وتجري حاليا مفاوضات لصياغة هذا الاتفاق.

ويعتقد وفدي كذلك بأن الاجتماع الخامس القادم للخبراء الحكوميين من البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية وممثلي البلدان المانحة ومؤسسات تطوير الشؤون المالية، فضلا عن الاجتماع الوزاري المعني بقضايا النقل العابر، المتوقع عقده في سنة ٢٠٠٣، سوف يقومان بدور حاسم في تعزيز إطار العمل المشترك للتخفيف من العبء الذي تواجهه البلدان النامية غير الساحلية.

ونحن نؤيد المقترحات التي تضمنها تقرير الألفية الذي أعده الأمين العام بشأن تحسين تقديم الخدمات الصحية والاتصالات في المناطق المتضررة بالكوارث الطبيعية. ولعل البعض يعلمون بأن حصيلة العواصف الثلجية الشديدة والشتاء القارص بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ في منغوليا فقدان زهاء ٣ ملايين رأس من الماشية، أو زهاء ١٠ في المائة من المجموع الكلي للماشية في الدولة. وإضافة إلى فقدان الماشية بصورة مباشرة، ترتبت على هذه الأوضاع الشتوية القاسية، المعروفة باسم "دزود" نتائج مدمرة بصورة خطيرة في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك فقدان حياة بعض الأشخاص التي لا تقدر بثمن. وأغتتم هذه الفرصة أيضا لأعرب، باسم حكومتي وباسم شعب منغوليا، عن امتناننا الصادق للحكومات والمنظمات الدولية والأفراد الذين قدموا لنا مساعدات ودعم في الوقت المناسب مؤازرة لجهودنا الرامية إلى التغلب على نتائج الدزود.

وحسبما أكد من جديد رؤساء العالم بصورة رسمية في إعلان الألفية،

"إن الأمم المتحدة هي الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها، والتي سنسعى من خلالها إلى تحقيق آمالنا جميعا في السلام والتعاون والتنمية". (A/RES/55/2، الفقرة ٣٢)

إن الكفاح القائم على الصعيد العالمي ضد الفقر المدقع، وعدم المساواة والتفاوتات، والعنف، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والجريمة المنظمة وغيرها من المشاكل الحادة يعوقه، في جملة أمور، تزايد عبء الدين الخارجي، وهبوط المساعدات الإنمائية الرسمية، والفجوات الرقمية والإنمائية الآخذة في الزيادة بين من يملكون ومن لا يملكون. والبلدان التي تتمتع بالرفاهية يمكن أن تظهر تضامنها ومسؤولياتها المشتركة عن طريق زيادة فتح أسواقها، وتقديم المزيد من معونات الإغاثة المتعلقة بالدين بسرعة، وتقديم مساعدات وحوافز إنمائية أكثر وأفضل تركيزا، واتخاذ مبادرات لتقديم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى شركائها الأقل حظا. وفي هذا السياق، تأمل منغوليا في أن يتوصل المؤتمر العالمي المقبل الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والمفاوضات الجديدة التجارية المتعددة الأطراف إلى التعهد بالتزامات معينة يتعين تنفيذها في فترات زمنية محددة.

وترحب منغوليا بإعلان مؤتمر قمة الجنوب وبرنامج عمل هافانا فضلا عن ترحيبها بنتيجة الاجتماع الذي تم بين مجموعة ال ٧٧ ومجموعة ال ٨ في أوكتانوا بصفتها منعطفات هامة تقدم رؤيا ملهمة من أجل المزيد من التعاون العملي بين بلدان الجنوب وقيام شراكة ذات معنى بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على القرار الذي اتخذ في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والذي أبرز ضرورة إيجاد بيئة قانونية يكون من شأنها أن تيسر حركة المرور العابر للبلدان النامية غير الساحلية، وتحسين البنية الأساسية لحركة العبور وزيادة فعالية التجارة بإزالة الاختناقات التي تعترض عمليات النقل والاختناقات البيروقراطية. وهنا، يسرني أن أعلن أنه تتخذ، حاليا في منطقة شمال شرقي آسيا خطوة أولى محددة ترمي إلى تعزيز وتسهيل التعاون المتعدد الأطراف، في مجال النقل العابر. ونتيجة لاجتماع ثلاثي عقد في أولان باتور تحت

والأمن الدوليين مكانها الجديرة به في المجلس. ومن شأن زيادة عدد المقاعد غير الدائمة زيادة معقولة أن يعكس السمة التمثيلية للمجلس ويمكن العدد المتزايد من الدول الأعضاء من المساهمة في عمله. وينبغي، كجزء ضروري من عملية الإصلاح، بحث حق النقض، الذي ينبغي تقليص استخدامه إلى حد كبير.

رؤية منغوليا لمستقبل الأمم المتحدة وردت بالتفصيل في مذكرة حكومتها بشأن النهوض بدور الأمم المتحدة فيما يتصل بتعزيز مصالح الأمن للدول الصغيرة، التي عمت في الأمم المتحدة بوصفها الوثيقة A/55/310.

وفي منطقة شمال شرقي آسيا، تتقاطع مصالح الدول الكبرى والقوية، وهي منطقة لا يزال يظهر فيها بوضوح مخلفات فترة الحرب الباردة، ولا تزال المنازعات الإقليمية تنتظر حلا إيجابيا. وبالرغم من ذلك تحصل حاليا تطورات تثير التفاؤل والأمل. إنني أتكلم عن مؤتمر القمة التاريخي بين الكوريتين، الذي قام بدور حاسم من أجل بناء الثقة بكافة أشكالها بين البلدين. فهذا التطور وتطورات أخرى حصلت مؤخرا سيكون لها أثر إيجابي على الحالة في منطقة شمال شرقي آسيا بأسرها.

وبسبب الحقائق التاريخية وآثار العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية يحتمل أن تكون منطقة شمال شرقي آسيا المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي تفتقر إلى آلية على الصعيد الحكومي التي يمكن أن تناقش فيها قضايا الأمن المثيرة للاهتمام بصورة جماعية. وهناك أفكار ومقترحات بشأن تحقيق هذه الغاية طرحت منذ بعض الوقت، ولكن لم تجر مناقشة جادة بشأن هذه المسألة حتى الآن على صعيد المسار واحد. وربما يكون الوقت قد حان لبدء التفكير في إمكانية المشاركة في حوار، بدءا بتبادل حر للآراء بشأن إطار العمل في تلك المناقشات.

وإذا أريد للأمم المتحدة أن تستجيب بصورة ملائمة لتحديات الوقت الحاضر المتمثلة في الترابط الآخذ في الزيادة والعالم المتغير بسرعة، فسوف يعتمد ذلك إلى حد كبير على قدرتها على تكييف نفسها مع بيئة تختلف اختلافا كبيرا عن البيئة التي تصورها مؤسسوها قبل ٥٥ عاما.

لقد زادت المطالب على المنظمة أضعافا مضاعفة، لا سيما في مجال حفظ السلام. والدروس المكتسبة من سربرنيتسا ورواندا وسيراليون أوضحت بجلاء أن الحاجة تدعو إلى إجراء استعراض دقيق كي يتحقق النجاح لعمليات حفظ السلام فيما يتصل بتنفيذ التزاماتنا بموجب الميثاق. ونحن ندين بالشيء الكثير لفريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام، برئاسة السفير الإبراهيمي، الذي قدم، في تقريره، تحليلا صريحا للوضع السائد حاليا وقدم توصيات من أجل التغيير. والتقرير جدير بأن ننظر فيه نظرة جادة وأن نتخذ إجراء محددًا بشأنه في هذه الدورة للجمعية العامة.

وتلتزم منغوليا، بتقديم مساهمة ملموسة في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وكمجزء من جهودها لتجهيز ضباطها العسكريين ووحداتها العسكرية تجهيزا ملائما للمشاركة في تلك العمليات للسلام، شاركت منغوليا لأول مرة في مناورات التدريب التي أجريت مؤخرا في كازاخستان لبلدان وسط آسيا.

والجهود المبذولة لإصلاح مجلس الأمن لم تقربنا حتى الآن من التوصل إلى حل لبعض المسائل الجوهرية المدرجة في جدول أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتلك المسألة. ونواصل، على غرار الكثيرين الآخرين، الاعتقاد بأنه ينبغي توسيع مجلس الأمن بزيادة الفئتين كلتيهما، الفئة الدائمة والفئة غير الدائمة. وينبغي في الفئة الأولى، إضافة إلى الدول الصناعية الرئيسية، مثل اليابان وألمانيا، كما ينبغي أن تحتل البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية القدرة على المساهمة في صون السلام

الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢)؛ ونحن نتطلع إلى تصديق الولايات المتحدة في وقت مبكر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على متابعة ما أعلنه من قبل فيما يتعلق بإجراء مناقشات بشأن معاهدة ستارت ٣.

وتنضم منغوليا إلى النداء الدولي الموجه إلى الدول الرئيسية كيما تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى يمكن بدء نفاذها بأسرع ما يمكن. وتصبح الحاجة العاجلة إلى هذه الدعوة أكثر إلحاحاً في ضوء الأنشطة التي يمكن أن تقوّض بشكل خطير نظام عدم الانتشار النووي.

ويرى وفد بلادي أيضاً أنه من المهم لمؤتمر نزع السلاح، الذي لم يستطع لعدة سنوات الاتفاق على برنامج عمل، أن ينهي حالة الجمود تلك وأن ينخرط في مفاوضات جادة حول الإبرام المبكر لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون ذات طابع عالمي ويمكن التحقق منها. وريثما يتم التفاوض بشأن تلك المعاهدة، فإننا سنرحب بأي وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة تقرره الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبأي زيادة في الشفافية من خلال الكشف عن مخزوناتنا الحالية. والأفضل من ذلك، أننا نحث الأمم المتحدة على إنشاء سجل لجميع المخزونات من المواد الانشطارية الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة. وسيساعد هذا في إيجاد توازن هام مع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ونرحب بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بإرجاء نشر نظامها الوطني للدفاع بالقذائف. فمن الممكن أن يؤدي تقويض معاهدة شبكات القذائف المضادة للسيارية، التي تشكل حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي، إلى إثارة سباق للتسلح النووي لا يمكن السيطرة عليه.

ويشكل التشديد المتعاضم على الأسلحة النووية الذي جرى مؤخراً في النظريات العسكرية أحد أسباب القلق

ولدى استعراضنا للتقدم المحرز في مجال الحد من الأسلحة، ونزع السلاح وعدم انتشاره، يمكن وصف رد فعلنا على أحسن حال بأنه رد فعل مختلط. فلنن أحرز بعض التقدم في مجالات معينة، إلا أن مجالات أخرى شهدت تقدماً ضئيلاً أو عدم تقدم.

والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ضمن وثيقته الختامية عدداً من الاستنتاجات والتوصيات المتفق بشأنها والمتعلقة بتزع السلاح النووي. ولأول مرة على الإطلاق، وبالإشارة إلى المادة السادسة، فإن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدت

”تعهداً قاطعاً بإزالة ترساناتها النووية بالكامل، الأمر الذي يؤدي إلى نزع السلاح النووي الملزمة به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة“ (NPT/CONF.2000/28، الجزء الأول، الصفحة ١٨، الفقرة ١٥ (٦))

ووافق المؤتمر أيضاً على الحاجة إلى إنشاء هيئة فرعية مناسبة في مؤتمر نزع السلاح توكل إليها مهمة معالجة نزع السلاح النووي. ودعا إلى إنشاء تلك الهيئة بشكل عاجل. ودعا المؤتمر كذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل المزيد من الجهود لخفض ترساناتها النووية من جانب واحد وإجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية على أساس مبادرات أحادية الجانب وكجزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي. وكانت هناك دعوة لأن يتم في أقرب فرصة ملائمة إشراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية تؤدي إلى القضاء التام على ترساناتها النووية. وتشكل هذه العناصر بياناً هاماً ذا جدوى من شأنه، إذا ترجم إلى ممارسة عملية، أن يمهد السبيل لاتخاذ تدابير عملية لتزع السلاح النووي.

وترحب منغوليا بتصديق الاتحاد الروسي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدتي تخفيض

الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين القرار ٧٧/٥٣ دال المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية". وكمتابعة لإعلانها المشار إليه، سن البرلمان المنغولي قانونا في شهر شباط/فبراير الماضي بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وبذلك فإنه يكون قد أضفى عليه الطابع المؤسسي على الصعيد الوطني. وتتوقع في هذه الدورة أن تصدر الدول الحائزة للأسلحة النووية بيانا مشتركا بتقديم ضمانات أمنية إلى منغوليا فيما يتصل بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي سيمثل خطوة هامة على الطريق الذي يؤدي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك المركز على الصعيد الدولي. وأود أن أسجل هنا تقدير حكومة بلادي للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على تعاونهم البناء ودعمهم في هذا الصدد.

ونحن نرى أن ضمانات الأمن المشار إليها ستكون أكثر مصداقية لو تمت على النحو الواجب معالجة القضايا الأخرى المتعلقة بالأمن الخارجي لمنغوليا. وفي تلك الحالة، لن تزداد مصداقية مركز منغوليا كدولة لا نووية فحسب، ولكن سيسمح لها أيضا بأن تصبح عاملا إيجابيا لاستقرار المنطقة وإمكانية التنبؤ بالحالة فيها. وفي هذا الصدد، نحن نشاطر بالتأكيد الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره بشأن هذا البند والذي مؤداه أن المشاورات مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ستؤدي إلى التوصل إلى نهج محددة وعملية لمعالجة جوانب الأمن غير النووي.

وتمشيا مع النهج الأعم للأمن، واستنادا إلى الأحكام ذات الصلة في القرار المذكور أعلاه، تم هذا العام عقد المؤتمر الدولي المعني بأمن البشر في عالم اتسم بطابع العولمة في سياق منغوليا بمشاركة الأمم المتحدة وخبراء دوليين؛ وقد أصدر توصيات مفصلة حول طائفة واسعة من المجالات المتصلة بأمن البشر. وتتوازي توصيات مؤتمرنا هذا في نواح كثيرة مع روح ومفاهيم إعلان الألفية.

المتزايد. لذلك يكون من الطبيعي أن تجذب البلدان التي تماثل منغوليا اتخاذ خطوات من قبيل إلغاء حالات التأهب للأسلحة النووية، وإزالة الرؤوس الحربية النووية من وسائل إيصالها، وصدور تعهدات مشتركة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تكون المستخدم الأول لتلك الأسلحة. هذه كلها تدابير أمان ضرورية من شأنها أن تقلل خطر الاستخدام غير المأذون به أو القائم على أساس خطأ في التقدير للأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النص على ضمانات أمن سلبية واجبة التنفيذ قانونا لصالح الدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، أسوة بما دأبت عليه الدول الحائزة للأسلحة النووية عند التوقيع على بروتوكولات المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، ترحب منغوليا باقتراح الأمين العام للدعوة بعقد مؤتمر دولي رئيسي يهدف إلى تحديد السبل التي تؤدي إلى القضاء على الأخطار النووية. ونأمل أن يلقى هذا الاقتراح حسن التوقيت اهتماما جادا في الدورة الحالية للجمعية العامة يعقبه اتخاذ قرار ذي صلة بهذا الغرض.

وتتشاطر منغوليا القلق المشروع للمجتمع الدولي إزاء الانتشار العالمي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل الأدوات الرئيسية للموت حيثما تحدث صراعات وحروب. ونأمل في أن يؤدي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبها المقرر عقده في عام ٢٠٠١ إلى اتخاذ تدابير عملية تستهدف إحكام مراقبة تلك الأسلحة، والحد من انتشارها، وتدمير الفائض منها.

وكما هو معروف للجميع، فإن منغوليا أعلنت في عام ١٩٩٢ جعل أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ وقد لقي ذلك الإعلان تأييدا واسعا من المجتمع الدولي. ونحن قطعنا شوطا طويلا في هذا الاتجاه منذ ذلك الحين. واتخذت

بلادى أهمية خاصة على تحسين الفعالية والشفافية والمساءلة فى المكاتب الحكومية وعلى مكافحة الفساد فى مجالى الشركات والحكومة. وحكومة منغوليا عاقدة العزم على أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات التى تمثل المجتمع المدنى فى تعزيز سيادة القانون فى جميع أنحاء البلاد.

وفى نفس الوقت، تواجه منغوليا طائفة كبيرة من التحديات فى سعيها لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. وسيعقد الاجتماع الثامن للمجموعة المعنية بمساعدة منغوليا فى وقت لاحق من هذا العام فى باريس، وحكومة بلادى على ثقة بأن شركائنا الأجانب سيواصلون تقديم دعمهم السخي وتعاونهم الصادق إلينا بغية تخفيف حدة التحديات التى تواجهها بلادنا فى عملية التحول الاقتصادي التى تقوم بها.

وفى السياسة الخارجية التى تتبعها على أساس استمرارية النهج المتعدد الأسس والمفتوح والنشط، ستواصل منغوليا تطوير وتوسيع علاقاتها الودية مع الاتحاد الروسى وجمهورية الصين الشعبية وفقاً لمبادئ حسن الجوار، والمنفعة المتبادلة والمساواة. وستولى حكومتى أهمية كبيرة لمواصلة تطوير العلاقات الثنائية مع الدول الصناعية، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبلدان آسيا والمحيط الهادئ الأخرى وأعضاء الاتحاد الأوروبى. وسيواصل دعمها السياسى والمعنوي والمادى القيام بدور هام فى تيسير جهودنا فى مجال الإصلاح. وستسعى الحكومة المنغولية بنشاط إلى تعزيز علاقاتنا التقليدية القديمة العهد مع دول أوروبا الشرقية والوسطى. وكذلك مع البلدان النامية فى آسيا والمحيط الهادئ، وفى أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وستواصل منغوليا مشاركتها النشطة فى العمليات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وستبذل كل ما فى وسعها لكى تظل المنظمة الدولية مركزاً

وفى تموز/يوليه من هذا العام أُجريت الانتخابات البرلمانية فى منغوليا، وهى الانتخابات الرابعة منذ بداية الإصلاحات الديمقراطية قبل عقد ماضى. وقد اعترفت كل القوى السياسية، كما اعترف المراقبون الدوليون بأن تلك الانتخابات كانت حرة ونزيهة، وهى تمثل دليلاً على زيادة توطيد المعايير والمؤسسات الديمقراطية فى بلادى. وهى تثبت مرة أخرى أن اعتناق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هما خيار لا رجعة فيه اتخذته شعب منغوليا. ونتيجة لهذه الانتخابات، فاز حزب الشعب الثورى المنغولى بأغلبية ساحقة من المقاعد فى البرلمان. وأود أن أكرر التأكيد من على هذه المنصة السامية على التزام حكومة بلادى القوي بتوطيد الديمقراطية ومواصلة الإصلاحات. إن مهمة ضمان الأمن للبشر والنهوض بالتنمية التى محورها الإنسان تنصدر جدول أعمال حكومتنا الجديدة على النحو المتوخى فى برنامج عملها. وحكومتنا عاقدة العزم على ضمان النمو الاقتصادي المطرد من خلال تنشيط وتشجيع تنمية الصناعة المحلية، والنهوض بمستويات المعيشة لشعبنا، وذلك بخفض معدلات الفقر والبطالة وكفالة الحصول على فرص منصفة فى مجال الرعاية الاجتماعية والتعليم.

وستكثف حكومة منغوليا الإصلاحات الهيكلية، وتشجع الاقتصاد الموجه إلى التصدير الذى يقوده القطاع الخاص. وثمة مجالات ذات أولوية للتنمية منها التعدين، ومعالجة المواد الخام ذات الأصل الحيوانى، والسياحة وغيرها من القطاعات الموجهة للتصدير. وستستمر عملية خصخصة الأصول الحكومية بما فى ذلك مؤسسات الدولة القيمة للغاية. ومن الأهداف ذات الأولوية أيضاً تهئية بيئة ملائمة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

وأشاطر تماماً الرأى العرب عنه فى تقرير الألفية، الذى مؤداه أن النجاح يعتمد إلى حد كبير على مدى ما يتمتع به أى بلد من حكم سليم. ولهذا، تعلق حكومة

بالنظر إلى مسؤوليات الأمم المتحدة الضخمة في مجال حفظ السلام، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز الرفاه الاجتماعي، يسهل علينا أن نرى لماذا لا يزال على المنظمة أن تنجز مهام كثيرة، بعد مرور ٥٥ سنة على إنشائها وعلى ضوء أنشطتها المتنوعة، يلزم للمنظمة هياكل أصلب وأحدث تتفق مع الأحوال المعاصرة، وتمويل كاف يعول عليه؛ وإدارة سليمة وشفافة ونشطة؛ والقدرة على الاضطلاع بمهامها بما يتفق مع الأولويات الراهنة والشواغل الإقليمية المحددة. وقد أعاد تأكيد مؤتمر قمة الألفية دور المنظمة الأساسي في هذا الصدد.

ولذلك، يجب أن تسمح الخطة التنظيمية الجديدة للأمم المتحدة باستجابة المنظمة لاحتياجات العالم المعاصر، في مواجهة التقلبات الكبرى التي تدعو إلى التعمق والدراسة المكثفة. ويلزم أيضا إصلاح المنظمة لضمان سلامة الهياكل وإمكانية الاعتماد عليها، مع التوزيع المتساوي للواجبات، مما يؤكد طابعها العالمي ويكفل النتائج الأفضل. وبذلك، يلزم بشكل خاص أن يفتح مجلس الأمن، وهو الجهاز المسؤول أساسا عن صون السلم والأمن الدوليين، أمام بلدان أخرى، كأعضاء دائمين وغير دائمين، حتى يصبح أفضل تمثيلا ويكفل أن تكون عضويته وأساليبه عمله إنعكاسا لحقائق الوقت الراهن.

وفي وقت يتطور فيه العالم ويخوض عملية العولمة، نجد أن الدول الجزرية والبلدان الصغيرة والفقيرة مشغولة بخطر التهميش الذي يلوح أمامها. فبالإضافة إلى الأزمات المختلفة التي تمر بها بلداننا، تدعونا هذه الحالة إلى التصدي للحاجة الملحة إلى الدعم والمساعدة، وبخاصة الوعي بالأخطار التي نواجهها.

أولا، هناك الأخطار الناشئة عن المضاعفات للصراعات المطبقة والبعيدة الأجل على الكوكب. والتي يذهب ضحية لها ملايين من الأفراد، أغلبهم من النساء والأطفال والمسنين.

لتنسيق جهود مجتمع الأمم في سبيل تحقيق السلام والتنمية في السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد سوييف محمد الأمين، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جزر القمر.

السيد الأمين (جزر القمر) (تكلم بالعربية): يسعدني، بداية، أن أتقدم باسم وفد جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، بالتحية والتهنئة القلبية إلى معاليكم، سيدي الرئيس، على الثقة التي حظيت بها بانتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة لمنظمتنا هذه، مؤكدا لكم أنكم ستجدون منا الدعم الكامل والاستعداد التام في سبيل أداء مهمتكم. إن ما تتحلون به من مهارة وتجربة كبيرة في الشؤون الدولية. لتجعلنا متأكدين من نجاح أعمال دورتنا تحت قيادتكم الرشيدة.

ويشرفني أن أنتهز هذه الفرصة السانحة لأحيي بكثير من التقدير والوفاء ولأهنئ سلفكم الموقر، معالي السيد ثيو-بن غوريراب، وزير خارجية جمهورية ناميبيا على حسن إدارة أعمالنا في الدورة السابقة، وعلى الدور الذي لعبه في متابعة أعمال المجلس، منوها بالتجاوب الدائم والفاعل الذي لقيناه من معاليه في كل مرة.

والشكر موصول إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على جهوده المتواصلة خدمة لمنظمتنا العريقة. إن أسلوبه الحكيم، ومقدرته على معالجة قضايا الساعة، والإصلاحات التي يقوم بها في إطار منظمة الأمم المتحدة، أمور تستحق كل عنايتنا ودعمنا على جميع المستويات.

ويسعدني باسم وفد جزر القمر أن أرحب مع شعوري بسعة الصدر، بانضمام دولة توفالو إلى أسرة الأمم المتحدة.

(واصل كلمته بالفرنسية)

ويمكن القول إن هناك كثيرا من المشاكل المعلقة تتصل بمستقبل البشرية في هذه المرحلة الأولى من اجتيازنا للألفية الثالثة، وأن هذه المشاكل تتطلب دراسة متأنية. والصورة الشاملة التي يبدو فيها عالم اليوم هي صورة كئيبة للغاية.

وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية أيضا، فغني عن البيان أن العالم يواجه حالة تستدعي قيام الشركاء في التنمية بدراسة جادة ويعمل مشترك لدعم الجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

وفي حالة أفريقيا، تبعث مشاكلها الاقتصادية بعامة على القلق إذ أنها تفاقمت نتيجة لتعاظم عوامة العالم، وبسبب العبء الضخم الذي يلقيه الدين الخارجي على عاتق اقتصاداتنا. علاوة على ذلك، أنه مما يتفق مع المنطق أن نشعر بالقلق إزاء مستقبل القارة التي أصبحت مهمشة، وعلى الأخص بالنسبة للتجارة العالمية وثورة المعلومات، وبسبب ما ألمّ بها من أشكال الكوارث كافة. ومن الضروري للغاية - بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها فرادى الدول في إطار التكامل الإقليمي - أن تستفيد القارة من المساعي الحميدة التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية لدراسة مختلف المناطق الحافلة بالمشاكل ومعالجتها. في هذا الصدد، يسعدني أن أكرر التأكيد هنا على تقديرنا للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقوف إلى جانب حكوماتنا، لمكافحة جميع أشكال التخلف.

وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، بوصفها بلدا غير ساحلي ناميا وبلدا أفريقيا، تتعثر في هذا النوع من المشكلات. ولا يمكن إنكار العزيمة القوية التي تبديها حكومتنا للبحث عن سبل وأساليب لانتشال البلد من الهوة التي وجد نفسه فيها وهيئة ظروف مؤاتية لتحسين حياة مجتمعنا بالرغم من حالتنا الراهنة. وتشهد الجهود الجارية

وثانيا، هناك الأخطار التي تتهدد العالم بفعل التزايد المستمر لعدد الأعمال الإرهابية. ومن المهم في هذا الصدد أن نكون على وعي بالخطر المحتمل وأن نجد وسائل فعالة للتصدي له، بل يلزم أيضا التمييز بوضوح بين سلوك من يتصرفون استهانة بالقانون وبكرامة الإنسان، والذين يتصرفون بدافع من الدواعي الدينية أساسا، وعدم الخلط بين هذين الأمرين.

وثالثا، هناك المخاطر الناجمة عن الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان. ولكافحة هذه المشكلة، تقدم جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية دعمها الكامل لإنشاء محكمة جنائية دولية، الأمر الذي لا بد أن ينهي هذه الانتهاكات. وتتأهب الجمهورية للتصديق على نظام روما الأساسي في القريب العاجل، وتأمل أن يكون تنفيذ الولاية القضائية للمحكمة فعالا.

ورابعا، هناك المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية وعن التدهور الشامل للبيئة - والذي يبعث تزايد هشاشتها على قلق العالم الشديد. وتعرض الدول غير الساحلية الصغيرة - وهي دول نامية محدودة الحجم - لهذه المخاطر بصفة خاصة. وهناك حاجة ماسة متزايدة لإيلاء الأولوية لحماية النظم الأيكولوجية في ضوء تزايد حدة هذه المشكلة.

وخامسا، هناك المخاطر الناجمة عن الأمراض الخطيرة التي يعاني منها سكاننا - وهي أمراض مثل الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا والكثير غيرهما، بما في ذلك الفقر المدقع.

وسادسا، المخاطر الناجمة عن تهميش البلدان الفقيرة في خضم التغير السريع الذي يجتاح العالم، عالم يصعب على تلك البلدان أن تجد فيه مكانا لها.

وسابعا، وأخيرا، هناك المخاطر التي تتعرض لها هذه البلدان نفسها بسبب عبء الدين الخارجي الذي يستوعب جانبا كبيرا من اهتمامها ويلحق الضرر بميزانيتها الوطنية.

وتأمل حكومة جزر القمر التي أيدت وما زالت تؤيد القضية الفلسطينية، أن تؤدي هذه الجهود إلى الإسراع في تسوية الأزمة في الشرق الأوسط - تسوية تحقق مصالح جميع شعوب المنطقة التي عانت طويلا من عدم الاستقرار المستمر. وترى حكومة جزر القمر أيضا أن أي حل لهذه الأزمة ينبغي أن يتضمن إقامة دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشريف.

كما نطالب أيضا، بضرورة رفع الحظر المفروض على ليبيا تماما، وكذلك رفع الحظر المفروض على العراق. وناشد الحكومة العراقية أن تتعاون بالكامل مع الجهود المبذولة للإفراج عن الأسرى الكويتيين.

وما زالت مناطق الصراع باقية في جميع القارات. ولما كان ميثاق الأمم المتحدة قد وضع من أجل الشعوب، فواجب الأمم المتحدة إذن هو تعزيز جهودها الرامية إلى اتقاء الصراعات وتسويتها بالطرق السلمية. وفحوى ذلك معناه الإصرار على دعم قضية السلام العالمي بوصفه ضرورة ملحة، لأن غياب هذه القضية يعوق جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية بشرية حقيقية مستدامة.

واسمحوا لي في هذا السياق، أن استعرض الحالة السائدة في بلدي، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، وأن أبين مدى شعور الشعب بالانزعاج من جراء الخطر الناجم عن أزمة الانفصال التي وقعت في جزيرة أنجوان الشقيقة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات. وقد استكشفت جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية كل الوسائل من أجل إنهاء هذه الأزمة بدعم من المجتمع الدولي - ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الفرنكوفونية العالمية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ولكن التصلب الذي أبداه الحزب الأنجواني بعد الإعلانات التي صدرت أثناء المؤتمرات المعنية بجزر القمر التي عقدت في أديس أبابا وفي أنتاناناريفو دفع منظمة الوحدة

الرامية لتنظيم التمويل العام وإعاش وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني على تصميم حكومة جزر القمر على تحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية التي سادت لسنوات طويلة في جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

إن شركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، قد دعموا هذه الجهود باستمرار؛ إلا أنني بحاجة لأن أكرر التأكيد على ضرورة تعزيز هذه المعونة حتى تساعدنا على مواجهة تحدي التخلف وتساعدنا قبل كل شيء على ألا نكون ضحايا الآثار الخطيرة للعولمة.

وعلينا أن نركز أيضا على الحالة السياسية السائدة في العالم الذي تفرقه اليوم شتى أنواع الحروب والأزمات التي تزعزع سلم وأمن الشعوب. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لهذين الهدفين البالغين الحساسية - فهما يشكلان ذات الأساس الذي تقوم عليه هذه المنظمة - كما ينبغي إيلاء قدر أعظم من التفكير في كيفية صوغهما.

ولهذا السبب، فإنني أود أن أناشد، فيما يتعلق بموضوع الحروب، الأطراف في مشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي منطقة البحيرات الكبرى بأسرها بأن يبدوا حسن النوايا، وأطلبهم بتركيز جهودهم على المساعي التي يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى حلول تفاوضية للمنازعات القائمة بين هذه الأطراف.

وفيما يتعلق بالصومال، فإن بلدي سعيد للغاية بالنتيجة السارة التي وصلت إليها الحالة هناك الآن وبإقامة حكومة انتقالية. وتأمل جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية أن يكون الأساس المتين قد أرسى الآن بحيث يمكن كفالة السلام الدائم في ذلك البلد الشقيق.

وتقدر حكومة جزر القمر في الوقت ذاته، الجهود التي بذلت لإجراء مفاوضات كامب دافيد، وتحيي الجهد الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد.

القمر التي يعترف بها المجتمع الدولي. وبغية تحقيق التقدم في هذه العملية وضع جدول زمني يحدد المراحل المختلفة التي تؤدي إلى قبول إجراء استفتاء بشأن الطريقة التي يحكم بها كيان جزر القمر في المستقبل.

وأود أن أوضح أن إعلان فومبوني المشترك يراعي ويحترم روح اتفاق اتاناناريفو الذي رفضه الطرف الأنجواني.

واليوم أكثر من أي وقت مضى هناك أمل في أن يكون من الممكن حل هذه المشكلة المؤسفة بالوسائل السلمية وفي أن نضع القاعدة لدولة ديمقراطية - ديمقراطية بأسلوب جزر القمر، ديمقراطية تتبع من القوى الحية لأمة جزر القمر دون أي تدخل أو تأثير خارجي. هل من العدالة أن نرفض هذا الإنجاز ومن ثم أن نعاقب النساء والأطفال الأبرياء الذين تعبوا كثيرا من الحصار، ثم نلجأ بعد ذلك إلى الحل العسكري؟ إذا كان هناك سبيل إلى الحرب حتى نحقق السلم فلماذا لا نتجنب هذا السبيل إذا أمكن، كي نتجنب الإصابات والخسائر؟ إن جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية ملتزمة بإجراء الحوار لتسوية الصراعات وذلك احتراماً لمبادئ منظمتنا.

لقد كان هذا المبدأ الحكيم أساس النهج الذي اتبعته السلطات في جزر القمر مع أشقائها في أنجوان. ولذلك أناشد جميع شركائنا الذين أيدوا دائما جهودنا من أجل إيجاد حل تفاوضي دائم لهذه الأزمة، أن يتفهموا الأمر جيدا. ولهذا، فلئن كنا نحترم موقف منظمة الوحدة الأفريقية وموقف جميع شركائنا الآخرين، فلإني أكرر بالنيابة عن حكومة جزر القمر تصميمنا على الاستمرار في هذا النضال، معهم، حتى نحافظ على وحدة بلادي وسلامتها الإقليمية.

إن حكومة جزر القمر تشيد بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد سالم، على جهوده الشخصية والجهود التي بذلها من خلال منظمة الوحدة الأفريقية لحل هذه الأزمة. ونعرب أيضا عن شكرنا الصادق

الأفريقية إلى اتخاذ تدابير قسرية ضد ذلك الحزب - وهي تدابير ستطبق بطريقة تدريجية.

إن الهدف من فرض حظر اقتصادي على جزيرة أنجوان الشقيقة هو دفع الأنجوانيين إلى الإصغاء لصوت العقل، إلا أن الحالة لم تتغير إلا قليلا، وخلال هذه الفترة عانت المستويات الدنيا في المجتمع الأنجواني، مع كل الذين أيدوا الوحدة الوطنية، معاناة شديدة من تلك التدابير. وإدراكا منا أن هذه الحالة ستؤدي، من ناحية، إلى معاقبة جميع سكان أنجوان، ولا سيما المستويات الأفقر منهم، نظرا لصعوبة موقف الحركة، واقتناعا منا، من ناحية أخرى، بأننا نحن أبناء جزر القمر يمكننا معا التوصل إلى تسوية غير عسكرية، أصرت القيادة الحالية للبلد، بتوجيه مستنير من العقيد أزالى أسوماني، رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، على إجراء مناقشات مباشرة مع الحزب الأنجواني، بأمل التوصل إلى مصالحة وطنية.

وقد مهدت المحاولات الرامية إلى البدء بهذا الحوار الطريق للتوقيع على نص أولي في أول تموز/يوليه في فومبوني بجزيرة موالى. ويعتبر هذا النص أنه يشكل خطوة ملموسة خطاها النظام الحالي - خطوة في اتجاه التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة.

واستمرت المفاوضات مؤخرا وأدت إلى توقيع إعلان مشترك مرة أخرى في فومبوني بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس. ويوفر هذا الإعلان إطارا مناسباً آخر للمحافظة على وحدة أراضي جزر القمر وسلامتها الإقليمية، اللتين أشار إليهما وزير خارجية غامبيا في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ونظرا لأن هذا الإعلان يفسح المجال لبدء حوار مع أشقائنا في أنجوان بشأن مستقبل كيان جزر القمر، لذلك يرى شعب جزر القمر أن له دلالة خاصة.

ويوضح إعلان فومبوني أن الكيان الجديد لجزر القمر هو الموضوع الوحيد للقانون الدولي داخل حدود جزر

”إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر ولا بدل لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر.“

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ايراكلي ميناغريشفيلي وزير خارجية جورجيا.

السيد ميناغريشفيلي (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي في البداية أن أعرب لكم، سيدي، عن ثماني الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. فهذا دون شك اعتراف بخيرتكم الشخصية الغنية وبدور فنلندا في الشؤون العالمية.

لقد أوضح مؤتمر قمة الألفية على لسان الأمين العام

أن

”الأمم المتحدة تظل مطلوبة دائما، وفي حاجة إلى تغيير“. (مجلة Global Governance، العدد ٤، السنة ١٩٩٨، الصفحة ١٢٣)

إنه تحد هائل بيد أنه أيضا فرصة، وتكلفة عدم الاستجابة للمطالب الجديدة للألفية القادمة يمكن أن تكون خطيرة.

لا بد لي أن أذكر بأن ثمة أفكارا كثيرة عن العولمة والحكم، تولدت ونوقشت في الدورة الراهنة، تردد مفهوم ”إدارة جوانب التكافل“، قدمها رئيسنا السيد إدوارد شيفاردناندره في الدورة السابعة والأربعين عام ١٩٩٢. وعلى هذا الأساس دعوني أتناول بعض هذه القضايا الهامة من وجهة نظرنا.

إن انتهاء النظم الدكتاتورية أوجد مجموعة شاملة من التغيرات التقدمية داخل البلدان وفيما بينها. ومع ذلك، لا نزال نكافح التركات الضارة التي خلقت النظم الدكتاتورية. وتجربة ما بعد الحرب الباردة، تبين بجلاء أن الصراعات داخل الدول أصبحت تمثل تهديدا خطيرا للسلم

لجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الدولية الفرنكفونية وبلدان المنطقة والبلدان الشقيقة الأخرى بما في ذلك فرنسا على تأييدها لنا.

ونأمل بإخلاص، أن يكون صوت العقل لدى أشقائنا في أنجوان قد ساد في نهاية المطاف، وأهم يفهمون حقا أن حرق ميثاق الوحدة والأخوة الذي يربطنا والذي سيربطنا دائما نحن أبناء الجزر الأربع التي تتكون منها دولتنا الخليجية، لن يفيد أحدا.

ونأمل أن نتعلم جميعا الدروس من الأحداث التي أثرت بشدة على البلاد من النواحي الإنسانية والمادية والنفسية وغيرها، وأن نفهم أن الحرب ستكون دائما أداة رديئة وأسوأ خيار. وعملية المصالحة مهمة شاقة تتطلب قدرا كبيرا من الموارد. وفي هذا الصدد، نناشد المجتمع الدولي بقوة أن يؤيد برنامج التعمير والمصالحة الوطنية الذي وضعته حكومة جزر القمر بالاشتراك مع البنك الدولي.

ونظرا لأننا نشق بالمبادئ الأساسية للميثاق، فإن حكومة جزر القمر لا تزال تختار سياسة الحوار والمناقشة لحل جميع المشاكل التي تواجهها. وحرصا منا على الاحترام العميق لهذه المبادئ فإننا نناشد فرنسا التي تربطها بجزر القمر منذ زمن طويل علاقات وثيقة من الصداقة والتعاون، أن تفكر في إجراء حوار مباشر وبناء يجعل من الممكن أن نتوصل بسرعة إلى حل تفاوضي فيما يتعلق بإعادة اندماج جزيرة مايوت القمرية في مجتمعها الطبيعي.

وبما أن الاستقرار والتفاهم والوحدة والوثام فيما بين شعوبنا، والمشاركة والتقدم، أمور تسير جنبا إلى جنب فإن هبة الظروف التي تضمن بقاء هذه القيم سيكون أفضل هدية يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي للأجيال الحالية والأجيال القادمة في مطلع الألفية الجديدة.

(واصل كلمته بالعربية)

ونحن بالتالي نؤيد اقتراح الأمين العام الرامي إلى تنفيذ التغييرات الضرورية من أجل زيادة فعالية جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة بصفة عامة. ولا يسعني إلا أن أطلب بمزيد من التواتر والحزم في تطبيق آليات الأمم المتحدة لإقرار السلام المتوخاة في الفصل السابع من الميثاق، ولا سيما المعنية منها بالتصدي للصراعات طويلة الأمد.

ويدعو الميثاق إلى الحصول على موافقة الأطراف المعنية لدى البدء بتنفيذ عمليات حفظ السلام أو تجديد ولايتها. بيد أن ممارسات حفظ السلام كثيرا ما تحقق دون قصد أغراض الانفصاليين الذين يحاولون المحافظة على الوضع القائم. ونرى أن تكثف الأمم المتحدة من جهودها الرامية إلى تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف باستخدام ديناميات عملية السلام والحل الشامل للصراعات. ونرحب علاوة على ذلك بالمزيد من تعزيز نظام ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية وتحسين قدرات المنظمة على الانتشار السريع.

وتعرب جورجيا أيضا عن اتفاقها مع مبادرة الولايات المتحدة لإعادة النظر في جدول الأنصبة المقررة وإعادة توزيع تكلفة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولهذه المبادرة أهمية كبيرة في سياق زيادة فاعلية عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ويجب بالإضافة إلى ذلك التصدي للصراعات المعقدة، كالصراع في منطقة أبخازيا، بجورجيا، الذي خلف مئات ألوف الأشخاص المشردين داخليا المحرومين من حق العودة إلى أماكن إقامتهم الدائمة، ضمن إطار متعدد الأوجه مما يقتضي اتباع نهج اجتماعية واقتصادية، جنبا إلى جنب مع النهج السياسية.

ونعرب عن امتناننا للأمم المتحدة على ما تقدمه للاجئين والأشخاص المشردين داخليا في جورجيا من

والأمن الدوليين وتقرير الأمين العام إلى مؤتمر قمة الألفية طالب بإعادة صياغة نهج الأمم المتحدة حيال حفظ السلام لمواجهة تحديات هذا التهديد العالمي الجديد. هذه الفكرة بالذات لها أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة التي أمثلها. وكما قال زميلي وزير خارجية ألمانيا فإن

”المثلث القائم بين آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط المليء بالعوامل المزعزعة للاستقرار... يهدد بأن تصبح منطقة الأزمات في القرن القادم“ (A/55/PV.14)

وبالتالي، تستحق هذه المنطقة أن يوليها المجتمع الدولي اهتماما أكبر.

وأعرب في هذا السياق أيضا عن تأييدي للنداء الذي وجهته وزيرة خارجية النمسا، بوصفها الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل تعزيز الوعي السياسي لدى المجتمع العالمي بهذه الصراعات والمخاطر الأمنية التي تنتظر التسوية أو التي يحتمل أن تنشأ، والتي قالت إنها:

”تقع خارج بؤرة الضوء في القاعدة العريضة للاهتمام العام، ولكنها رغم ذلك ذات تأثير مزعزع للاستقرار في المنطقة وخارجها.“ (A/55/PV.17)

ومما سلط الأضواء على مآخذ الانتقائية في حفظ السلام ما لقيته جهود السلام التي بذلتها الأمم المتحدة من حالات فشل دورية ظهرت، على سبيل المثال، في ”التطهير العرقي“ للسكان الذين غالبيتهم من الجورجيين خلال التطورات المساوية التي وقعت في أبخازيا، بجورجيا. وأحيانا تتأخر جهود الأمم المتحدة المبذولة بحسن نية وتفقد فعاليتها في الصراعات التي يعتبرها المجتمع العالمي هامشية. وأرى أن نبذل كل ما في وسعنا لاتقاء ”تجميد“ الصراعات.

مجلس الأمن. ونرى بشدة أن ثمة حاجة ماسة لأن يتصدى مجلس الأمن لتلك المسائل على وجه السرعة.

وبات واضحا أن الأمم المتحدة ليست قادرة وحدها على معالجة الصراعات في بعض الأحيان. وأعتقد بقوة أن السبيل الرئيسي لزيادة فعالية سياسات الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام في منطقتنا يكمن في توثيق التضافر وتنسيق العمل مع المنظمات الإقليمية من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الهياكل الأوروبية. ومن دواعي الأسف أن الواقع لا يزال مختلفا عن ذلك.

فبعد أن تحققت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من حدوث "التطهير العرقي" في أبخازيا، جورجيا، دعت إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام. بيد أن الأمم المتحدة لا تزال مترددة في قبول النتائج التي توصلت إليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبينما هي تحاول جاهدة المفاضلة بين طائفة من النهج المختلفة، يتواصل "التطهير العرقي" للشعب الجورجي في أبخازيا. ومن هنا فالحاجة شديدة إلى كفالة التضافر في العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عملية إدارة الصراعات وحلها.

ويمكن أن يوصف المأزق الذي يتعرض له التدخل الإنساني بأنه يكمن في التحول من الطابع الدولي إلى الطابع العالمي ومن ثم إلى عالم يتمركز بشكل أكبر حول الإنسان؛ الأمر الذي يلقي ضوءا جديدا على الارتباط بين حقوق الإنسان وبين الأمن. ونحن من الدعاة الأقوياء إلى قيام نظام عالمي شامل يستند إلى القيم. ولذلك فإننا على ثقة من أن المجتمع الدولي ينبغي أن يصب تركيزه على إنشاء آليات قوية تتسم بالكفاءة داخل هذه المنظمة، آليات تكشف بوضوح الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان، بغية الإقلال من احتمال اللجوء إلى "التدخل الإنساني"، بوصفه تدبيرا

مساعدة لا تقدر بثمن. كما أعرب عن تقديرنا الخاص لبرامج المساعدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جورجيا، ولا سيما ما يهدف منها إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمشردين داخليا وزيادة اعتمادهم على أنفسهم.

وأشدد على مسألة حفظ السلام حيث كان لها صلة مباشرة بأكثر المشاكل حساسية بالنسبة لبلدي في غضون السنوات السبع الماضية، منذ وقع ضحية للنزعة الانفصالية العدوانية في أبخازيا، جورجيا. وأكد من جديد أن التسوية السلمية لهذا الصراع هي الخيار الوحيد المقبول أمام الحكومة الجورجية. وأعرب في هذا الصدد عن امتناننا للأمم المتحدة ولجموعة أصدقاء الأمين العام على ما بذلاه من جهود لدعم عملية السلام. غير أنه ينبغي علينا أيضا الاعتراف بأننا عجزنا حتى الآن عن تحقيق أية نتائج ملموسة في هذا المجال.

وقد أعدت مؤخرا داخل إطار الأمم المتحدة ووفقا لقرار مجلس الأمن ذي الصلة وثيقة بشأن توزيع الاختصاصات الدستورية بين تبيليسي وسوخومي. ونحن نؤيد هذه المبادرة ونجد من الصعب أن نفهم الشيء الذي يحول دون إقرارها في الوقت المناسب. ولدينا اقتناع بأنه ينبغي عدم الإبطاء في تقديم هذه الوثيقة إلى مجلس الأمن للنظر فيها؛ فتأييد مجلس الأمن لها كأساس للمفاوضات السياسية سيهيئ أرضية سليمة للنهوض بعملية السلام في أبخازيا، جورجيا.

وأجدد التأكيد، علاوة على ذلك، على أن زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا من منطقة الصراع تلك، معظمهم جورجيون، ما زالوا معرضين لانتهاك حقوقهم ولظروف معيشية صعبة بصفة مستمرة. ويجول الجانب الأبخازي باستمرار دون عودة الأشخاص المشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم الشرعية، في تجاهل صارخ للمعايير الدولية المتعارف عليها ولعدد من قرارات

حافزا أقوى ويهيئ الفرصة لهذه الدول لكي تصمد على طريق الديمقراطية الذي اختارته لنفسها.

ونرى أيضا أن عملية العولمة الشاملة تستدعي بصفة عاجلة إجراء حوار بين الحضارات كوسيلة للتصدي لتحديات الألفية الجديدة، على النحو الذي أكده من جديد مؤتمر المائدة المستديرة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" الذي سبق مؤتمر قمة الألفية. وأؤكد استعداد جورجيا، الذي أعرب عنه الرئيس إدوارد شفاردنادزه، للاضطلاع بدور نشط في تيسير إجراء هذا الحوار.

لقد تغيرت أمور كثيرة خلال ٥٥ عاما هي عمر المنظمة، وأصبح المجتمع العالمي اليوم يواجه نوعا جديدا من التحديات التي تتطلب اتباع نهج جديدة. ففي العقد الماضي تكررت المطالبات بتوسيع عضوية مجلس الأمن. ونحن نؤيد مبدأ التوسيع بالنسبة للأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن بإضافة بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية حتى يكفل التمثيل الإقليمي الكافي. ونرجو أن يخصص مقعد غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية التي زاد عددها زيادة كبيرة. ونحن من المؤيدين بشدة لمنح العضوية الدائمة لألمانيا واليابان ونرجو أن يبت في هذه القضية في الوقت القريب.

وترحب جورجيا بزيادة الشفافية في مناقشات مجلس الأمن. ونرى أن يسمح لكل دولة عضو بأن تشارك في الجلسات غير الرسمية للمجلس عندما تكون القضايا المطروحة مهمة لها.

ونكرر أن إجراءات الأمم المتحدة لم تكن فعالة بسبب إطالة أمد اتخاذ القرارات وعدم التوصل إلى توافق في الآراء في مجلس الأمن. ولذا ينبغي أن يشمل إصلاح مجلس الأمن إجراءات اتخاذ القرارات بما فيها حقوق النقض أيضا.

نمنايا. ونرى أن المحكمة الجنائية الدولية ستؤدي دورا لا غنى عنه في هذا الصدد بوصفها آلية وقائية ومناعة. ويتصل مأزق "التدخل الإنساني" مباشرة أيضا بإصلاح الأمم المتحدة، من حيث تعديل آلية صنع القرار القائمة لتتمشى مع استخدام القوة في الوقت المناسب وبشكل فعال.

وأرى أنه لا يمكن الإبقاء على الغرض الأساسي للأمم المتحدة بوصفها ضامنا للسلام الدولي ما لم تتحقق الديمقراطية أيضا على الصعيد العالمي. ومن أجل وضع العالم النامي على الطريق المؤدي إلى الرخاء، ينبغي أن تضم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة تدابير مالية واقتصادية وسياسية هادفة ترمي إلى تشجيع التطور الديمقراطي في الدول الحديثة الاستقلال، مما يحقق الحكم الرشيد، وقيم سيادة القانون، ويوفر الحماية لحقوق الإنسان والإدارة التي يمكن التنبؤ بأفعالها. ويمثل التطور الديمقراطي الآمن، وليس مجرد أمن البلدان الديمقراطية، التحدي الرئيسي الذي يتعين مواجهته خلال تشكيل العالم المتسم بالعولمة.

وفيما يتعلق بمنطقتنا، نعتبر أن من الأمور ذات الأهمية الخاصة في سياق تقديم الدعم للديمقراطيات الجديدة والمستعادة، المبادرة التي تضطلع بها كل من أذربيجان وأوزبكستان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا لإنشاء تجمع مفتوح يعرف باسم مجموعة غوام. وقد أعطى اجتماع رؤساء دول مجموعة غوام خلال مؤتمر القمة الألفية هنا في نيويورك حافزا إضافيا للتعاون المتعدد الجوانب داخل هذه المجموعة.

ويؤدي طول العملية المؤدية إلى تحقيق الرخاء المادي أحيانا في الديمقراطيات المنشأة حديثا إلى إثارة الشكوك بشأن القيم الديمقراطية. ومن أثقل المشاكل وطأة في هذا الصدد التكيف مع الديون. وأثق بأن من الضروري إعفاء البلدان الفقيرة والنامية من هذا العائق. فإلغاء الديون سيولد

ومعلوم للجميع أن العولمة لم تبرز كصيغة سحرية أو بلسم لكل الجراح ولا هي اختراع عجيب لعبقرية بعض قطاعات البلدان الغنية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيموا (موزامبيق).

فالعولمة استمرار لعملية يعود تاريخها إلى قرون من حياة البشر وهي للأسف شيء يسهم من ناحية في تقدم وإثراء البعض، ولكنها من ناحية أخرى لا تزال تتركنا مع عالم متقدم النمو وعالم متخلف النمو. وبالتحديد فإننا بسبب آثارها المتفاوتة على شعوب العالم سمعنا في مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في هافانا وفي مؤتمر قمة الألفية المعقود في هذه القاعة بالذات، بقوة متجددة نداء عادلا من أجل الحرية والمساواة.

وقد حركت السرعة الكبيرة والمذهلة للتغيرات التي أحدثتها العولمة في السنوات الأخيرة ضمير البشرية الخير، ورغم ما يبدو في هذا من تناقض فقد بدأت ثورة سلمية وإن كانت ثورة مريبة، للاحتجاج على كل ما بدا باعتباره ليس إلا شكلا آخر من أشكال الهيمنة التقليدية للأقوياء على الضعفاء.

ونحن، الشعوب التي استُعمرت ثم نالت الاستقلال، كان علينا أن نعيش على الدوام في حالة دفاع عن سيادتنا وهويتنا الثقافية فتكونت لدينا حساسية تجعلنا نميز بين العواقب الفعلية لبعض العمليات التاريخية. وهذا يفسر كيفية أننا، ونحن نواجه آثار عولمة لا مفر لنا منها، نتفاعل معها بانتقاد وعزم على عدم مواصلة العيش على الهامش وعدم القبول بالانسحاب عاجزين عن بلوغ الأمان في مستقبل مليء بالأمل، عن طريق ممارسة إرادتنا الحرة.

فالعولمة يجب أن تهتدي بالاعتناع بأن التطلع إلى عالم حال من الانتفاضات لا يمكن أن يتحقق إلا بترباط منصف

وأخيرا أعيد التأكيد على أن التحديات في الألفية المقبلة حافلة ومعقدة. وواضح تماما أنه لا يسعنا التصدي لل صعوبات في المستقبل والتغلب على حواجز الانقسام بالنسبة لتشكيل نظام عالمي جديد شامل إلا متحدين. وأرجو لنا جميعا كل التوفيق في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد هوغو تولينتينو ديب، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الدومينيكية.

السيد تولينتينو ديب (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالاسبانية): إنني أمثل الجمهورية الدومينيكية وأتكلم باسمها، حيث يرأسها منذ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠ السيد هيبوليتو ميخيا بناء على أصوات شعبنا للحزب الدومينيكي الثوري، ونود أن نؤكد التزامنا الشديد بالمبادئ التي بعثت الحياة في هذه المنظمة وفي آفاق عملها في المستقبل ونحن ندخل في ألفية جديدة.

ونود أن نعرب عن تهاننا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على عقده مؤتمر القمة التاريخي للألفية على أساس التقرير عن الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، وهو وثيقة تضمنت تحليلا ذكيا ومركزا لأكثر المشاكل الراهنة حدة ولما ينتظر المجتمع الدولي.

والجمهورية الدومينيكية مقتنعة بأن الحرية والمساواة لجميع الدول وجميع بني البشر دون أي تمييز يشكلان أساس السلام الحقيقي وتطور المجتمع الدولي بانسجام وديمقراطية.

وقد أبرز تقييم الحالة العالمية الموضوع في مؤتمر قمة الألفية أنه على الرغم من الأشواط غير العادية التي قطعت في المجالين العلمي والتكنولوجي والتطور في وسائل الاتصالات والتوسع السريع في ثروات بعض البلدان، لا يزال ثلثا سكان العالم يعيشون في ظروف تحول دون أن تصبح الحرية والمساواة عاملا مشتركا بين شعوب الأرض.

جوانب العولمة وآثار الدين الخارجي تشكل وجهي عملة واحدة، وعدم الاكتراث بالضرر الذي يلحقه عبء الدين المدمر هذا باقتصادات البلدان الفقيرة يثير الشكوك في وجود روح حقيقية من التضامن أو استعداد مخلص للتعاون. وما من شيء يمكن أن يوفر للبلدان المتخلفة النمو التشجيع الذي تحتاج إليه لتشروع في السير على الطريق إلى حقبة جديدة سوى شطب هذا الدين بشروط منطقية ومؤاتية ومن خلال آليات تضمن الفعالية.

وفضلا عن ذلك، فإن الأسعار الحالية للنفط تشكل مصدر قلق شديد آخر للذين يعتمدون عليه في توليد الطاقة، وبالنسبة إلى الجمهورية الدومينيكية تبلغ تكلفة النفط في هذا العام أكثر من ٥٠٠ مليون دولار وهو ما يمثل ١٥ في المائة من ميزانيتنا الوطنية. وتتطلب هذه الحالة - التي تتشاطرها العديد من الشعوب - المراعاة تأسيسا على التضامن والتعاون الدوليين.

وعندما نتكلم في الجمهورية الدومينيكية عن التضامن والتعاون لا يسعنا إلا أن نتكلم عن هايتي. ولأننا متآخون لهذا الشعب الشقيق، نعرف مدى احتياجه إلى دعم سخى ومستمر من المجتمع الدولي. وكما قال السيد هيبولينو ميخيا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، في مؤتمر قمة الألفية، من غير الممكن أن تتحمل الجمهورية الدومينيكية وحدها العبء الاجتماعي الحالي لمئات الآلاف من المواطنين الهائتين. ومن ثم، تود الجمهورية الدومينيكية التوصل إلى حل يشارك فيه المجتمع الدولي بشكل فعال، حل يستند إلى حقوق الإنسان وينفذ وفقا للمعايير والمبادئ التي تحكم سياسة هجرة سليمة.

بيد أنه ينبغي ألا يتصور أحد أننا جئنا إلى هنا لنشكو ولنجعل من الجمعية العامة حائطا للمبكى. هذا ليس صحيحا بأي حال من الأحوال. إن حكومة الجمهورية الدومينيكية مقتنعة تماما بأن على المجتمع الدومينيكي ذاته أن يبذل أكبر جهد لتحقيق التنمية. وإذ تضع حكومة

يمكن أن يتفهم أن أوجه الخلل الحالية الناجمة عن الشروط والمتطلبات التي تفرضها هيئات معينة لا يمكن أن تواجهها البلدان المتخلفة النمو وحدها إلا بالتطبيق التدريجي لترتيبات التجارة الحرة، والقضاء على كل أشكال الحماية التي تعترض سبيل الوصول الحر للسلع والخدمات إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

ويكفي أن أضرب مثلا واحدا لبيان عواقب فتح الأسواق بلا تمييز في أي بلد متخلف النمو. ففي الجمهورية الدومينيكية أفلست آلاف مؤلفة من الشركات المتوسطة والصغيرة لأنها لم تستطع منافسة فيض المنتجات من البلدان الصناعية المتقدمة.

أما الشعوب التي تأكد عدم تماثلها بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو على مدى القرون فهي لا تستطيع ولن تستطيع أن تتكيف لأن تكون شريكة تستفيد من العولمة إن لم تلتق الدعم بقدر يتيح لها تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تسهم في التغلب على نقص نموها حاليا. والحديث عن العولمة وترك البلدان الفقيرة لأجهزتها كي تبذل كل الجهود اللازمة لمواكبة سرعة البلدان الغنية أمر فيه سخرية قاسية. فالواجب أن تتحلى العولمة بروح التضامن والعدل الاجتماعي بصورة فعالة. وإلا فقد تجرد البشرية المتخلفة النمو نفسها أمام صورة جديدة من النهمة الاقتصادي الذي تحكي عنه قصة الحوت وسمك السردين.

ونحن نرى أن هذه الشواغل مشروعة تماما، وهي تتم أولا وقبل كل شيء عن سعة أفق. ويجب ألا نضطر في المستقبل إلى وضع لفظة جديدة للعولمة توصمها كما وصمنا السياسات الامبريالية من قبل.

والعولمة تقوم أصلا بأكثر من إثارة الشواغل واستفحال المشاكل في البلدان الفقيرة؛ فهي تزيد بانتظام حالة الدين الخارجي سوءا. كم مرة علينا أن نسدد هذا الدين؟ ومتى ننتهي من تسديده؟ فنحن على اقتناع بأن بعض

في المجتمع الدولي الجديد الأكبر حجما والأكثر طلبا للتنمية الديمقراطية.

ولإصلاح مجلس الأمن أهمية قصوى؛ وترى الجمهورية الدومينيكية أن من الضروري أن ينفذ مع مراعاة المساواة في السيادة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل والمستويات الإنمائية المختلفة للشعوب. ونحن على اقتناع بأن زيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين بالاستناد إلى هذه المبادئ، ستمكّن الجمعية العامة من الاضطلاع بدورها باعتبارها الجهاز الذي يمثل حقيقة المجتمع الدولي.

وأنتقل الآن إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، الذي شكّل أحد الأحداث الرئيسية. ونأمل ألا تحاكم هذه المحكمة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والمسؤولين الذين يرتكبون جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم ضد المدنيين فحسب، بل أيضا المسؤولين عن الفساد في الإدارة وعن سرقة أملاك الدولة، وهو ما يشكل بالتأكيد جريمة في العديد من البلدان بسبب الأضرار الاقتصادية والأدبية التي يلحقونها بشعوبهم.

ولأن حكومة الجمهورية الدومينيكية ترغب في أن تسلك سلوكا يتفق مع ما جرى عليه العرف تاريخيا فيما يتعلق بعلاقتها الدولية، فإنها تؤكد من جديد دعمها للجمهورية الصينية فيما تتطلع إليه بشكل منطقي وعادل من حيث انضمامها من جديد إلى المنظمة التي كانت أحد أعضائها البارزين طيلة سنوات عديدة. ويعبر موقفنا هنا عن واجب أوحاه الضمير وليس موقفا ينتقص من حقوق اعترفت الأمم المتحدة أنها ملك لآخرين.

ومما يرتبط أيضا بما جرى عليه العرف تاريخيا مبدأ السيادة الوطنية. فمنذ أن حصلت الجمهورية الدومينيكية على استقلالها في ٢٧ شباط/فبراير ١٨٤٤، ترى أن حق تقرير المصير يمثل إحدى العقائد ذات الأهمية الجوهرية.

الجمهورية الدومينيكية مسؤولياتها نصب عينيها، فهي تتقبل إذن التحدي الذي تشكله العولمة لأنها تعرف أن واجبها الأول هو التطرق إلى الأولويات الإنمائية، ولأنها تعرف أيضا أن عليها أن تبذل قصارى جهدها لإقامة العدالة الاجتماعية لأغراض حسم مشاكل التعليم، والصحة، والبيئة، والمساواة بين الرجال والنساء، والأطفال، والقضاء على الفقر، ووضع حد للاتجار بالمخدرات، والأغذية، والنهوض بشكل منتظم بحقوق الإنسان والحريات المدنية.

ومن حُسن حظ العديد من شعوب العالم أن البلدان المتقدمة النمو والهيئات الدولية تفهم إلى حد كبير أنه ينبغي ألا تستهدف العولمة إطلاق قوى السوق وفرض الحماية ودعم الإنتاج وفرض قيود تقنية، لأن ليس من شأن هذه العقبات إلا أن تسهم في توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. فتلك البلدان والمنظمات تعمل معا بأمانة لتكفل تشاطر فوائد هذه العملية من خلال التعاون لأغراض تحقيق التنمية الشاملة للشعوب. وبهذه الروح ومراعاة لهذه الشواغل، اقترحت الأمم المتحدة إقامة الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية.

والجمهورية الدومينيكية قد عززت روابطها مع منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى ومناطق تكامل أخرى، كما أننا نسهم في تعزيز إمكانات الدخول في مفاوضات، والوصول إلى الأسواق والتبادل التكنولوجي والإثراء الثقافي. وفضلا عن ذلك، نحن نؤمن بأن التضامن فيما بين بلدان الجنوب إنما يشكل تكملة لا غنى عنها للبرامج ذات المنحى الإنمائي التي تنفذ في البلدان النامية.

وأنتقل الآن إلى ضرورة إصلاح ميثاق هذه المنظمة. فقد حدث الكثير منذ عام ١٩٤٥. فبمهارة لا يمكن نفيها، نفذت هيئات الأمم المتحدة في حينه المهام التي كان عليها أن تضطلع بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. بيد أن ذلك كان في حينه؛ والآن، لا تتجلى في هذه الهيئات الحقائق السائدة

وكان لتوطيد أركان كتل اقتصادية كبيرة وللثورة التكنولوجية تأثير ملموس على خطى التغيير الاقتصادي والاجتماعي في جميع أرجاء العالم. لقد حذت السوق الحرة والتكنولوجيات الجديدة المنافسة وولدت التوسع عبر الوطني للصيرفة والمالية، مما غير أساسا الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق العالمي، تنضم البلدان إلى اتجاهات العولمة من مستويات مختلفة جدا من التنمية، وبالتالي، اتضح أن فرص وآثار هذه العمليات الجديدة غير متكافئة للغاية. ولقد تعمقت التفاوتات التكنولوجية والمالية والإنتاجية بين البلدان النامية والدول الصناعية حيث تتركز معظم هذه الإمكانيات. ورغم جهود البلدان لكي تتأقلم مع بيئة دولية جديدة وتندمج فيها، زادت المظالم وتعاضمت المشاكل الاجتماعية في بيئة اتسمت بتدهور التعاون الدولي.

وأثبتت قمة الألفية، التي افتتحت هذه الدورة للجمعية العامة، أنها فرصة تاريخية للنظر بتعمق في التحديات الكامنة في الاتجاهات العالمية الجديدة التي تخلق نظاما دوليا جديدا بمخاطره وإمكاناته بالنسبة للسلام والأمن والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والأمن البشري. وقد أصبح واضحا في ضوء تلك الحقائق أنه لا يمكن لأي بلد أن يبقى على الهامش أو يكون معزولا عن التغيرات العالمية الرئيسية، وأنه يجب على جميع الدول أن تواجه التحدي الكبير للعمل سويا على تنظيم العمليات الجديدة ضمن محاولة عالمية لتوجيه عملية التنمية لتأمين منافع العولمة مع تلبية احتياجات الشعوب في الوقت ذاته.

وضمن هذا السياق من المسؤولية الدولية يقع على عاتق الأمم المتحدة على سبيل الأولوية دور مسيطر يتعين أن تؤديه بوصفها محفلا عالميا للدول لكي تعمل سويا من أجل

وهكذا عندما يكون هناك حديث عن الاحتفاظ بالتدخل الإنساني أيضا كحق، نجد أنفسنا مواجهين بحالة تتطلب تعاريف قاطعة ودقيقة. ونرجو من هذه الهيئة أن تركز لهذه القضية ما تستحقه من انتباه بحيث يشارك جميع أعضائها في توضيح مثل هذه المسألة المزعجة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيموا (موزامبيق).

في الختام تود الجمهورية الدومينيكية أن تعرب عن قناعتها بأن الحوار الذي بدأته قمة الألفية، والموقف الذي أعرب عنه في الجمعية العامة سوف يسهمان إيجابيا في تعزيز الجهود من أجل السلام والأخوة اللذين يشكلان جوهر روح ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو سعادة السيدة بولينا غارسيا دي لاريا، نائبة وزير الشؤون الخارجية في إكوادور.

السيدة غرسيا دي لاريا (إكوادور) (تكلمت بالاسبانية): في البداية أود أن أنقل إلى الرئيس تهانتي على انتخابه لقيادة هذه الدورة للجمعية العامة. إنه يمثل بلدا يشاطر بلدي المثل والمبادئ التي تحبذ السلام ولثقافة وحقوق الإنسان والتضامن والتفاهم.

إنني أرحب بدخول توفالو إلى المنظمة، وأهنئ وزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غويراب، على الطريقة الماهرة والذكية التي أدار بها الأعمال الهامة للدورة الأخيرة للجمعية العامة.

لقد عجلت الأحداث السياسية التي وقعت في العالم في العقد الأخير بالتغيرات على الساحة الدولية مؤذنة بمياكل وعمليات عالمية جديدة. وأنتج احتفاء الأسس المذهبية للحرب الباردة تحولات عميقة غيرت أسس السياسة الطبيعية التي سادت في القرن العشرين.

التزام جميع الفاعلين بتناول العمليات والهيكل العالمية الجديدة من منظور التنمية البشرية.

ويجب تناول العولمة والفقر بالأولوية التي تتطلبها نتائجها العميقة على التنمية البشرية. وتبدو اتجاهات العولمة اليوم كمجرد عملية اقتصادية تفتقر إلى الإنسانية وتنقصها الأبعاد الاجتماعية. وهذه العملية تهتم بالتجارة الحرة والمنافسة وتكنولوجيات المعلومات الجديدة بدون نهج يضمن أن تعمل من أجل الشعوب وأن تعمم فرص التقدم وفوائد العملية على نطاق عالمي، على جميع البلدان.

تمر إكوادور الآن بواحدة من أكثر الأزمات حدة في تاريخها. وكانت آثارها خطيرة على مؤسسات الدولة وأدت إلى زعزعة الاستقرار في عملية توطيد الديمقراطية. وأسهمت العوامل الداخلية والخارجية مجتمعة خلال السنوات الأخيرة في تفاقم الأزمة عن طريق اختلالات الاقتصاد الكلي التي ألحقت أضرارا شديدة باقتصاد إكوادور وشعبها. وفي سياق هذه المصاعب أصبح من الصعب للغاية الوفاء بالشروط التي تفاوضت بشأنها إكوادور بخصوص ديونها الخارجية. وكان لتلك العوامل، بالإضافة إلى تدابير التكيف المتخذة لمواجهة الأزمة، أثر كبير على الفقر.

ويجب على هذا المحفل العالمي أن يدرك الصعوبات التي تفرضها على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون خدمة الديون الخارجية غير المتناسبة واستمرار العقبات أمام صادراتها، وكذلك تقلبات النظام المالي الدولي التي تحبط الجهود الوطنية الرامية إلى هئية الأحوال الملائمة للاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولكي تحقق الجمعية العامة هدفها المتمثل في إقامة نظام دولي عادل ومنصف، ينبغي لها إيجاد وسائل لخفض الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون والمتضررة من الكوارث الطبيعية.

المثل والأهداف المشتركة لجميع الشعوب وتشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

في القرن الجديد يجب الاستفادة بالكامل من إمكانات المنظمة في الشؤون العالمية. وإكوادور تضع ثقتها في نظام تعددي فعال تخلق بواسطته أعراف عالمية لعصر العولمة بطريقة ديمقراطية وتكيفية ومنهجية. وبذلك الهدف اعترفت القمة بالطبيعة التمثيلية للأمم المتحدة في الوفاء بأهدافها الأساسية، ضمن إطار العمليات العالمية الجديدة، وتحديات القرن الحادي والعشرين.

إن تشابك المشاكل السياسية والاقتصادية الدولية يصبح ذا أهمية في هذه المهمة الكبيرة، وهو يخلق مزيجا معقدا من المسائل التي يتعين إدراجها على جدول الأعمال الدولي لهذه المؤسسة العالمية، الأمم المتحدة، التي تعد، استنادا إلى شرعيتها، مسؤولة عن اعتماد سياسات منسقة وتنفيذ المبادئ التوجيهية التي تكفل للمنظمة الكفاءة وحسن التوقيت في الاستجابة للأحداث والظواهر التي تحدث في العالم والتي تؤثر مباشرة في الأمن والاستقرار الدوليين.

وأود أن أكرر تهنئي إلى الأمين العام على مساهمته القيمة في أعمال جمعية الألفية هذه عن طريق عرض تقريره التحليلي بشأن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وتعد أفكاره مفيدة للغاية في النظر في دور وتحديات الأمم المتحدة في السنوات المقبلة.

ويجب عليّ أيضا أن أسلط الضوء على مساهمة بلدان أمريكا اللاتينية في أعمال جمعية الألفية من خلال اعتماد رؤساء دول أو حكومات مجموعة ريو إعلان قرطاجنة، ومساهمة قمة الجنوب وحركة بلدان عدم الانحياز، وهي هيئات تتمتع إكوادور بالعضوية فيها.

وتشاطر إكوادور الرأي المتعلق بالمزايا والفرص المتلة بتأثير الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العامة الدولية وتنمية

وحالة التجارة الدولية تستحق أيضا أن نعطيهما أولوية اهتمامنا، لأن لها أثرا مباشرا على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم. وإنما ندعو إلى إزالة الحواجز والعقبات التجارية، ونطالب بتطبيق قواعد تمكن من القيام بالتجارة بطريقة مفتوحة منصفة وقابلة للتنبؤ بها. ووفقا لتقليدنا العريق في التكامل، فإننا ندعم تعزيز جماعة الأنديز وزيادة نطاقها الدولي، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، والاتحاد الأوروبي، وروسيا وحوض المحيط الهادئ في سياق المفاوضات الرامية إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة في الأمريكتين.

وتشاطر إكوادور المجتمع الدولي القلق من استمرار تدهور الموارد الطبيعية، وتهديدات البيئة وعدم الامتثال الكافي للالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة الأرض المعني بالتنمية المستدامة لعام ١٩٩٢. وبالنظر إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على التنمية المستدامة ينبغي أن نصر على إعطائها الأولوية باعتبارها العامل المشترك في العلاقات الدولية، فيما يتعلق بالسياسات والتعاون على السواء. وهناك حاجة لازمة لإدخال التكنولوجيات البيئية الملائمة وتطوير أنماط الإنتاج المستدام بغية تعزيز القدرات الوطنية العلمية والتقنية. وقد أدخلت حكومة إكوادور مفهوم التنمية المستدامة في تشريعها الوطني، وشجعت على اعتماد السياسات وخطط العمل في ذلك السياق وعززت السلطة البيئية لديها.

ومن الأمور الأخرى التي تهم المجتمع الدولي ظاهرة الاتجار بالمخدرات وآثارها العالمية، لأنها لا تحترم الحدود ولا الدول وتفرض أخطارا واسعة النطاق على المجتمع. لقد طور الاتجار بالمخدرات نظاما فوق - وطني لا يمكن أن تعترف فيه دولة بعينها سببا أساسيا للمشكلة. ومن الأساسي أن نسلم بمبدأ المسؤولية الجماعية في التعامل مع حقائق هذه الظاهرة، وأن نتخذ التدابير الدولية اللازمة لحلها. والامتثال لهذا

لقد بذلت إكوادور جهودا كبيرة لإيجاد حل عال ودائم لمشكلة عبء الديون الخارجية المفرط. ففي آب/أغسطس الماضي اتخذت خطوة أولى في إعادة التفاوض بشأن "قطاع برادي" المتعلقة بالديون، واحتتمت مفاوضاتها مع نادي باريس الأسبوع الماضي. وثق بأن استمرار هذه العملية سيتسم بالتفاهم، وقيل كل شيء، بالعدالة حتى يمكن إيجاد حل نهائي لمشكلة الديون الخارجية، التي تسحق البلدان النامية وتعوق تنفيذ البرامج الاجتماعية ذات الأولوية في مجالات الصحة والتعليم والتنمية. ولا شك في أن أثر الديون المقيّد يمثل إحدى العقبات الرئيسية في طريق الكفاح من أجل تخفيض الديون وبلوغ الهدف المحدد في هذا المجال قبل حلول عام ٢٠١٥.

من الضروري إيجاد نظام اقتصادي ومؤسسي يوفر منافذ للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، التي هي أضعف البلدان وأكثرها تعرضا للأذى من الأزمات الشديدة.

وإذ تلتزم إكوادور بالتنمية الوطنية الشاملة، فإنها تدعم بحزم أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في مجال التعاون المالي والتقني لدعم الجهود الوطنية في البلدان لتعزيز التنمية المستدامة لتحقيق مستقبل أفضل لجميع الشعوب. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور في تلك المهمة باعتباره الأداة التنفيذية الرئيسية لجهود المنظمة المبدولة لدعم الخطط والأولويات الوطنية لتخفيف حدة الفقر، والإسهام في إقامة الحكم الديمقراطي وتعزيز القدرات الوطنية لصالح التنمية الإنسانية. وإني أناشد المجتمع الدولي أن يضمن أن تقدم جمعية الألفية مساندة سياسية مصممة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الأداة الرئيسية للإدارة الشاملة للتنمية في القرن الحادي والعشرين، وأن يكفل تمتع البرنامج الإنمائي بالقوة المالية اللازمة لتمكينه تماما من الاضطلاع بأنشطته التشغيلية.

ومن ركائز الديمقراطية في أي مجتمع احترام حقوق الإنسان احتراماً شديداً، والدفاع عنها وحمايتها مسؤولية كل الدول والمجتمع الدولي أيضاً. ولذا، لم يعد بوسع المجتمع الدولي أن يقف صامتا غير مبال؛ بل ينبغي أن يستجيب، بطريقة مشروعة، للانتهاكات الفادحة لحقوق شعوب بأكملها، التي ارتكبت خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي، والتي كانت وصمة عار في جبين البشرية. وفضلاً عن ذلك، ليس من المقبول تماماً أن تسعى دولة أو أكثر لتمثيل المجتمع الدولي، وأن تطبق، بشكل منفرد وبالقوة، متذرة باعتبار إنسانية، "حق التدخل" الذي لا وجود له.

في عام ١٩٩٨، استنتت إكوادور خطة وطنية لحقوق الإنسان ذات منظور ديمقراطي وواسع. وتتخذ هذه الخطة نهجاً متكاملًا تجاه الفرد، حيث تم وضعها وإعدادها من خلال عملية تشاورية على مستوى البلد، بمشاركة كاملة من جانب المجتمع المدني والسلطات العامة. وفي هذا السياق، يشكل الحق في التنمية تطلعا مشروعاً ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على النهوض به بالصورة الملائمة والحاسمة.

إن إكوادور كبلد ضعيف للغاية أمام مجموعة متنوعة من الكوارث الطبيعية، تولى أهمية خاصة للدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في منع هذه الكوارث والتخفيف من حدتها والتقليل من آثارها، ومن بينها الآثار المترتبة على ظاهرة النينو. وسعيًا للمضي قدماً في البحوث الخاصة بهذه الظاهرة - التي امتدت آثارها في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، ليس في جنوب المحيط الهادئ فحسب، بل طالت مناطق أخرى من العالم أيضاً - مدت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يد المساعدة لإنشاء مركز دولي للبحوث في ظاهرة النينو، بمدينة غواياكيل بإكوادور. ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن حكومتي بوصفها البلد المضيف قد اتخذت الخطوات اللازمة للمضي قدماً في إنشاء

الالتزام العالمي الذي تم التسليم به بالفعل في اتفاقية عام ١٩٨٨ للتجارة غير المشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، أمر أساسي في مكافحتنا لهذه المشكلة العالمية، التي تمثل أحد التحديات التي تواجه الجنس البشري.

في فجر القرن الحادي والعشرين يشكل السلام والأمن ونزع السلاح تحديات أخرى ذات أولوية ستستمر الأمم المتحدة في مواجهتها. وتدعو إكوادور إلى الحل السلمي للتراعات الدولية وتدين استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول، لأننا مقتنعون بأن نظام السلام والثقة بين الأمم يجب أن يقوم على التسوية السلمية للتراعات وعلى تدابير محددة لترع السلاح في سياق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

ومجلس الأمن في سعيه لتحقيق هدي السلم والأمن، يضطلع بمسؤولية أساسية عن صون السلم الدولي واستعادته. وفيما يتعلق بتحديد الأمم المتحدة، ترى إكوادور أن إصلاح مجلس الأمن من حيث التشكيل وأساليب العمل ينبغي أن يتمتع بالأولوية. إذ أن مهمة المجلس تجعل من الضروري تصويب الاختلالات الراهنة في تشكيله، وتحسين آلية صنع القرار فيه، وأن يكون هناك مزيد من الشفافية في أساليب عمله.

ثمة تحد آخر أمام الأمم المتحدة يتعلق بدور عمليات حفظ السلام وتعزيزها. وفي الأعوام الأخيرة شهدت البشرية تفاقم الصراعات الإقليمية والعواقب السلبية للحرب في مناطق مختلفة من العالم. ومن الأهمية بمكان تعزيز العمل المشترك في إطار هذه المنظمة العالمية حتى يكون استخدام القوة، إذا قامت ضرورة قصوى له، متفقاً مع الفصل السابع من الميثاق تماماً. وبهذه الطريقة يمكن للأمم المتحدة أن تحافظ على المصدقية الدولية التي تحتاج إليها بوصفها الحفل ذا الشرعية للعمل الجماعي لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

والاستقرار الدوليين. ولن يتسنى لنا مكافحة ظواهر مثل الأزمات المالية والاقتصادية الحادة، والصراعات الإقليمية، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، إلا بالعمل الجماعي المتضافر.

النتائج الإيجابية التي حققها بلدي في تنفيذ عملية السلام في بلدنا دليل آخر على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق جهود الدول في عملية تسوية الصراعات المسلحة.

اليوم، بعد سبع سنوات من المواجهة، يسود السلام في طاجيكستان. وبعد أول انتخابات تعددية، متعددة الأحزاب في تاريخ بلدي، الانتخابات التي أجريت في شباط/فبراير ٢٠٠٠، يعيش المجتمع الطاجيكي في بيئة جديدة الآن، ويرسي أساسا سليما للتنمية الديمقراطية المستدامة في البلد.

وقد ساعد الدعم الكبير الذي قدمه المجتمع الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، على تقدم عملية السلام في طاجيكستان، وأدى دورا مهما في إرساء السلام والاستقرار في هذا البلد. والشعب الطاجيكي سوف يتذكر الأمم المتحدة بامتنان دائما، وسيقرن هذه المنظمة على الدوام بعودة السلام والديمقراطية وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة في أرضنا العتيقة.

وباسم الرئيس إمام علي رحمنوف، أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا العظيم لمجلس الأمن، وللأمين العام، السيد كوفي عنان، ولمبعوثيه وممثليه الخاصين، ولقادة أفرقة وبعثات الأمم المتحدة في طاجيكستان على إسهامهم الضخم في الاستكمال الناجح لعملية السلام في بلادي. ونعرب عن تقديرنا الخاص لجميع الدول - حوالي ٣٠ - التي بعثت مواطنيها إلى طاجيكستان كجزء من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وسيحتفظ شعب

هذا المركز خلال الشهور القليلة المقبلة، اقتناعا منها بالإسهام العلمي الذي يمكن لمثل هذه الآلية التي ترعاها الأمم المتحدة أن تقدمه للبشرية.

وتؤكد أكوادور من جديد التزامها بالعمل الجماعي والمثل التي ألهمت إنشاء الأمم المتحدة. إن تحديات القرن الحادي والعشرين لا بد أن تواجهها كل البلدان معا وبروح التضامن. وعلى الدول الأعضاء أن تعمل على أن تكون دورة الجمعية هذه إسهاما تاريخيا في جهد عالمي لحل المشكلات العالمية وتعزيز الأمن الجماعي. وتتوقف إنجازات الأمم المتحدة في هذا القرن الجديد على روح التضامن البناء من جانب كافة الأمم المحبة للسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد رشيد علموف، رئيس وفد طاجيكستان.

السيد علموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية):

أضم صوتي لمن قدموا التهئة للسيد هاري هولكاري، ولبلده، فنلندا، لانتخابه لهذا المنصب الرفيع والمسؤول، منصب رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. أتمنى له كل نجاح في إدارة أعمال جمعية الألفية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الامتنان الصادق والثناء على السيد غوريراب على قدراته الدبلوماسية الممتازة ومهارته الفذة التي أدار بها أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

كلما باعدنا مرور الوقت عن جمعية الألفية، يزيد تقديرنا لنتائجها التاريخية. وترحب طاجيكستان بإعادة التزام زعماء العالم مجددا بدور الأمم المتحدة بوصفها الآلية الرئيسية للتنظيم الجماعي للعلاقات الدولية.

ونحن على اقتناع بأنه لا يوجد بديل عن الأمم المتحدة. ولا يستطيع طرف بمفرده أن يعالج التحديات والمخاطر والتهديدات متعددة الأوجه الجديدة للأمن

في دوشانبيه العمل بفعالية، وتقديم المساعدة لإعادة التأهيل، أولاً وقبل كل شيء، في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ما يجب الاضطلاع به مازال كثيراً، ولكن ما سبق إنجازاه في هذه المرحلة كان مفيداً جداً للتنمية المطردة والسلمية لمجتمع طاجيكستان ومنطقة وسط وجنوب آسيا برمتها.

مما لا شك فيه أن لذلك أهمية قصوى بالنسبة للأمم المتحدة، حيث يقدم مثالا إيجابياً على الأنشطة الناجحة لمنظمتنا في حفظ السلام وحل الصراع. ونرجو أن يجري تكثيف الدعم والمساعدة اللذين تحتاج إليهما طاجيكستان لتعزيز مكاسب عملية السلام. ونعول على اعتماد الجمعية العامة أثناء الدورة الحالية القرار التقليدي، الذي يعتمد عادة بتوافق الآراء، بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى طاجيكستان.

وللمساعدة الإنسانية الواسعة النطاق أهمية خاصة في هذه السنة، لأن طاجيكستان بأسرها تأثرت في الربيع والصيف بجفاف على نطاق لم يسبق له مثيل في القرن العشرين فتراوحت خسارة محاصيل الحبوب في الأراضي المروية بين ٣٠ و ٤٠ في المائة. ووفقاً لبرنامج الغذاء العالمي، لا يحصل حوالي ٣ ملايين نسمة - وبعبارة أخرى مواطن من كل مواطنين في طاجيكستان - على الغذاء الكافي. ونقدر تقديراً عظيماً نداء الأمين العام من أجل تقديم المساعدة الغذائية إلى سكان طاجيكستان الأكثر تضرراً بالجفاف. ونشعر بالامتنان العميق لبرنامج الغذاء العالمي وجميع الدول المانحة التي استجابت بسرعة وبسخاء لهذا النداء.

من الواضح أن أنشطة الأمم المتحدة في المجال الإنساني، الذي سبق أن برهنت فيه على قدراتها، ستظل تضطلع بدور هام في القرن الجديد. ونعتقد أن من الضروري أن يزداد تعاون الدول الأعضاء في هذا المجال لكي تزيد القدرة الدولية على الاستجابة للكوارث الطبيعية والتكنولوجية ونرى أن هذا أحد الاتجاهات الواقعية لتطوير

طاجيكستان في ذاكرته إلى الأبد بأسماء من ضحوا بحياتهم في سبيل عودة السلم إلى بلادنا.

ونعرب عن امتناننا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسة المالية الدولية. لقد قدموا، وما زالوا يقدمون، كل دعم ممكن إلى شعب طاجيكستان وحكومتها، ضمن جهودهم للتغلب على آثار الصراع الأهلي وإصلاح اقتصاد البلد.

وفي جميع مراحل عملية السلام، أسهم الاتحاد الروسي إسهاماً حاسماً في تطورها التقدمي. وإن حرس الحدود وحفظه السلام الروس، الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة الأمن والاستقرار في طاجيكستان وروسيا لن ينساهم شعبنا أبداً.

الدول الضامنة لتنفيذ اتفاق السلام - الاتحاد الروسي، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية أوزبكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان، وتركمانستان، وباكستان، ودولة أفغانستان الإسلامية - قدمت دعماً ضخماً للأمم المتحدة في تحقيق التسوية الناجحة للصراع. والجهود المشتركة للأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، ومؤسسات بريتون وودز، والدول المجاورة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجميع الأطراف الأخرى التي أبدت رغبة مخلصية في رؤية السلام والاستقرار في طاجيكستان أسهمت في التنفيذ الناجح للاتفاق العام لإقرار السلم والوفاق الوطني في طاجيكستان، الموقع في موسكو في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وندرك تماماً أن هناك مهمة ضخمة تنتظرنا، هي بناء السلام بعد الصراع. ونأمل أن يواصل مكتب الأمم المتحدة

إلى أنه لكي نتوصل إلى مستقبل مستدام فمن الضروري بصفة مطلقة أن يعالج المجتمع الدولي المشاكل الحالية للمياه العذبة. وقد أعربت منظمات غير حكومية كثيرة، بالإضافة إلى القطاع الخاص، عن انشغالها الشديد إزاء هذه المسألة. وسبق أن نوقشت في المؤتمرات الدولية، بما فيها المحفل العالمي الثاني للمياه، الذي عقد على مستوى الوزراء في لاهاي، بهولندا، في الربيع الماضي، وستناقش في المؤتمر الدولي المعني بمشاكل المياه، الذي يعقد قريبا في بون، بألمانيا. وكل هذه الخطوات، التي تهدف إلى إيلاء اهتمام عميق بالمسألة، وإلى اتخاذ الإجراءات المنسقة والواجبة من جانب المجتمع الدولي، هي بعينها الأغراض التي تحاول تحقيقها المبادرة التي أخذت بزمامها رئيسنا قبل عام، حين أعلن سنة ٢٠٠٣ السنة الدولية للمياه العذبة. ونأمل أن يعتمد القرار ذو الصلة بتوافق الآراء في هذه الدورة. ويجدر بنا أن نتذكر علاقتنا بذرتي الهيدروجين وذرة الأوكسجين، التي تدعم حياتنا على هذه الأرض عندما تلتحم في الطبيعة.

ومع أن القرن الحادي والعشرين قد يواجه البشرية بتحديات جديدة، فإن القرن الذي انتهى مؤخرا واجه المجتمع الدولي بتحديات تمثلت في ضرورة الاشتراك بصورة عاجلة في مكافحة الإرهاب الدولي، وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة. وتقتضي الأوضاع في مناطق كثيرة من الكرة الأرضية أن تحشد الأمم المتحدة المزيد من الجهود الدولية لمجابهة تلك الظواهر المروعة بقدر أكبر من النشاط.

تمثل الحالة في أفغانستان بصفة خاصة خطرا على الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. إن الأزمة بين الأفغان حولت ذلك البلد إلى معقل للإرهاب الدولي وأصبح زعيما للعالم في إنتاج المخدرات. وكانت الحالة في أفغانستان مؤخرا موضوعا لمناقشة مستفيضة في اجتماع عقده مجموعة الـ ٦ + ٢، على مستوى وزراء الخارجية. وتعرب

المنظمة، مما يسمح للجميع بأن يغتنموا الفرص التي تتيحها العولمة. ويمكن تحقيق ذلك على نحو كامل إذا ما اتحدت جهود وقدرات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية. وسيدلل ذلك على التضامن العالمي الذي يدعو إليه الأمين العام.

وتحقيق التنمية المستدامة وكفالة الاعتبار المنصف لمصالح كل من جيلي الحاضر والمستقبل على نطاق عالمي من أخطر تحديات القرن الجديد. ونحن اليوم لسنا بعيدين عن الحدود التي إذا عبرناها تصبح عمليات تخريب الآليات الطبيعية التي تنظم البيئة والتغيرات العالمية عمليات لا رجعة فيها. وهدفنا المشترك هو تلبية الاحتياجات المتزايدة للتنمية البشرية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مع الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية، وإعادة تدرجها إلى الحالة التي تكفل استدامتها البيئية.

وقد جرى تحقيق الكثير في هذا المجال أثناء العقد الماضي. وجدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في مؤتمر ريو دي جانيرو، أصبح وثيقة أساسية تحدد المجال الرئيسي لأنشطة المجتمع الدولي في هذه المسألة. مع ذلك، تتطلب أبعاد المهمة التي تواجهها الإنسانية جهودا أكثر تنسيقا. وإلى جانب المشاكل الطويلة الأجل، مثل تغير المناخ، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والتصحر، تظهر مشاكل جديدة تتطلب الدراسة الدقيقة والعمل المتضافر. وإحداها مشكلة المياه العذبة، وهي مصدر ينضب تدريجيا. وقد أصبح نضوب المياه الجوفية مشكلة خطيرة. ووفقا لبعض التنبؤات لن يكون لدى سكان هذا الكوكب موارد مياه كافية بحلول عام ٢٠٥٠. ومشكلة مياه الشرب متعددة الجوانب ولا تقتصر على قضايا اقتصادية محضة.

إن الأمين العام، في تقريره "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"، استرعى الانتباه

فيه ليصبح أكثر تمثيلاً بإدماج بلدان مصنعة على مستوى رفيع، مثل اليابان وألمانيا، ودول نامية ذات نفوذ في عضويته. ونعرب عن الأمل في حل هذه المسألة بأكبر دعم ممكن على أوسع نطاق.

تمهياً لنا كل دورة من دورات الجمعية العامة فرصة فريدة لتطوير نهج موحد وتنسيق أعمالنا على الصعيد العالمي من أجل تطوير البشرية بصورة ديمقراطية حقيقية وآمنة ومستدامة. وكانت قمة قادة العالم، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، بمثابة دفعة سياسية قوية تدخل بها منظمنا القرن الحادي والعشرين. وعلى جمعية الألفية أن تحافظ على هذا الزخم وتستخدمه بصورة رشيدة لتقوية مجتمع الدول ومستقبلنا المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوانيس كاسوليدس، وزير خارجية قبرص.

السيد كاسوليدس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن تهانتي الحارة للسيد هولكيري بمناسبة انتخابه، الذي هو جدير به تماماً، رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وأنا متأكد من أن خبراته الطويلة ومهاراته الدبلوماسية سوف توجه أعمال هذه الدورة لكي تختتم بنجاح.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن التقدير لسلفه السيد ثيو - بن غويراب، وزير خارجية ناميبيا، للطريقة الممتازة التي ترأس بها الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

اجتمع في وقت مبكر من هذا الشهر، في هذه القاعة ذاتها، جمع لا مثيل له من رؤساء الدول، كان حدثاً قدم من خلال الإعلان الختامي، دفعة جديدة، لتعزيز التعاون الدولي من أجل معالجة مجموعة من المشاكل الدولية. وأعربت جمعية الألفية عن إرادة قوية لشعوب هذا الكوكب

طاجيكستان عن اعتقادها الراسخ بأنه لن يتسنى التوصل إلى حل عسكري لأزمة أفغانستان؛ فأبي انتصار يجرزه أي طرف في الصراع سيكون انتصاراً وقتياً ولن يؤدي إلى إرساء السلام وتحقيق الاستقرار في ذلك البلد.

الأمم المتحدة وحدها، بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي تتمتع بالقدرة على فك عقد الأزمة الأفغانية المحبوكية. وتوافق طاجيكستان تماماً على أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ورئيسها السيد فندل. ونعرب عن أملنا أن يتخذ مجلس الأمن والمجتمع الدولي في نهاية الأمر تدابير إضافية حاسمة لإطفاء نيران الحرب التي استمرت في ذلك البلد مدة عشرين عاماً. وبخلاف ذلك، وحسبما شاهدنا بالفعل، فسوف يؤدي استمرار الأعمال التي يقوم بها الإرهابيون من داخل أفغانستان إضافة إلى المخدرات إلى زيادة تهديد أمن المنطقة والأمن العالمي.

واجبنا هو مساعدة شعب أفغانستان في العودة إلى حياة كريمة ينعم فيها بالسلام وفي إقامة حواجز قوية تحمي من العدوان الذي يمول بالهروين ومن الإرهاب الدولي المنتشر بتشجيع من الطالبان، مما يهدد لا البلدان المجاورة لأفغانستان فحسب، بل أيضاً البلدان الواقعة خارج المنطقة. ونحن مقتنعون بأنه لن يتسنى إيجاد صيغة للسلام ومخرج من الطريق المسدود في أفغانستان إلا من خلال جهودنا المشتركة وقيادة الأمم المتحدة.

وبغية مواصلة قيام الأمم المتحدة بدور رئيسي في الشؤون العالمية يتعين عليها أن تواصل تحديد ذاتها. وبالفعل تم عمل الكثير لبلوغ تلك الغاية بفضل المبادرات الهامة والإجراءات الفعالة التي يقوم بها الأمين العام. غير أنه لا يزال يتعين التصدي لعدد من المسائل التي يمكن أن يكون لها أثر حقيقي على فعالية الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين - في جملة أمور منها، توسيع عضوية مجلس الأمن. وتجذب طاجيكستان زيادة فعالية مجلس الأمن وتحقيق التوازن

في تقارير لا حصر لها أصدرتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، يبرز الاهتمام المتعلق باستمرار تدهور البيئة والضرورة الحتمية لوضع سياسات عالمية لتحقيق تنمية مستدامة. وسوف تسفر آثار الزيادة المفرطة في عدد السكان والتنمية غير المنظمة، دون شك، عن ضغوط جديدة على البيئة في هذا القرن الجديد. وسوف تشعر الدول الجزرية الصغيرة، التي تواجه ضعفها إزاء الاحترار العالمي، وارتفاع منسوب المياه وزيادة ندرة موارد المياه بصورة خاصة، بالقلق في هذا المجال. ونعرب عن سرورنا بصفة خاصة لتنظيم حلقة عمل معنية بالطاقة من أجل التنمية المستدامة، وهي مبادرة لتنمية القدرات في تحالف الدول الجزرية الصغيرة المقرر تنظيمها في قبرص في كانون الثاني/يناير القادم. ونتوقع لحلقة العمل هذه أن تقدم مدخلا موضوعيا في الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

لقد ناقش قادة العالم باستفاضة آثار العولمة في قمة الألفية. لذلك فإنني سأقتصر في بياني هذا على جانب واحد فقط من جوانب مسألة آثار العولمة نعتبره من المشاكل الكبرى التي نتحمل جميعا التزاما بمعالجتها. مما لا جدال فيه أن القضاء على الفقر هو أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي. ومن الحتمي أن نضع سياسات جديدة ومبتكرة للتصدي لهذه المشكلة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومع المؤسسات المالية الدولية الكبرى التي تعمل في تعاون وثيق فيما يتعلق بهذه القضية. وينبغي أن يكون تخفيف عبء الديون جزءا أساسيا من هذه الجهود.

إن التقدم المحرز منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد قبل أكثر من نصف قرن هو تقدم كبير. ويجري باستمرار توسيع النظام الدولي لصكوك حقوق الإنسان، الذي يعد المعيار الذي يمكن بموجبه الحكم على مدى إخلاص المجتمع الدولي والحكومات الوطنية فيما تقوم به من أعمال لحماية حقوق الإنسان. وقد كانت الأمم المتحدة في مكان الصدارة في توجيه هذه الرياح الجديدة التي تجلب الأمل للجنس البشري. وأصبح موضوع حقوق

بتوحيد الجهود كي يتسنى للبشرية أن تمضي قدما في تشييد عالم أفضل.

وتؤكد قبرص من جديد التزامها بالأمم المتحدة، التي اعتبرناها على الدوام ولا نزال نعتبرها الأساس الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يستند إليه في متابعة تحقيق أهدافه النبيلة المتمثلة في السلام والأمن والعدل واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي. وهكذا فإننا نؤيد تماما استمرار الجهود الرامية إلى إصلاح المنظمة، بما في ذلك أجهزتها الرئيسية، كي يتسنى لها أن تتمكن من إحراز النجاح في مجابهة التحديات الدولية الكثيرة. فكما هي الحال بالنسبة لجميع الكائنات الحية التي تتطور باستمرار وتتكيف وتعيش في بيئة متغيرة على الدوام، يجب أن تتوفر على الدوام الهياكل والوسائل الضرورية اللازمة لتطور الأمم المتحدة وجعلها فعالة قدر المستطاع.

وترحب قبرص بجهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وتعرب عن سرورها بخاصة إزاء النجاح الذي تحققت وفي وقت مبكر من هذه السنة باختتام عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي لنا أن نهنئ الاتحاد الروسي لمصادفته مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة ستارت الثانية. ونعتبر توسيع نظام المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك منطقة البحر الأبيض المتوسط، عنصرا هاما من عناصر هدفنا الرامي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة مسألة تثير قلقا خطيرا. ونحن نؤيد تماما الجهود الدولية المبذولة في هذا الاتجاه ونبحث في اتخاذ إجراء أكثر فعالية للقضاء على هذه الظاهرة ونعتبر ذلك ضرورة حتمية لعالمنا الآخذ في الترابط بصورة متزايدة.

والعملية الديمقراطية لجميع الدول في هذه المنطقة. كما أننا نشني على الاتحاد الأوروبي لمبادراته الهامة ودعمه لعملية الاستقرار الاقتصادي والسياسي في منطقة جنوب - شرقي أوروبا.

ومن دواعي التشجيع لنا المناخ الإيجابي الموجود منذ اجتماع حزيران/يونيه بين قادة كوريا الشمالية والجنوبية. ونعرب عن تأييدنا لاتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تحقيق المصالحة والاستقرار والتعاون في شبه الجزيرة الكورية. وقد أثلجت صدورنا احتمالات النجاح في إعادة توحيد شرطي كوريا وفي إنهاء الانقسام في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

وتؤيد قبرص بشكل كامل عملية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وقد كانت من الموقعين الأصليين على نظام روما الأساسي. ونحن نتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في عمل اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، ونرحب بنتائج دورتها الأخيرة فيما يتعلق بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن اللائحة الداخلية للمحكمة، والأدلة، وعناصر الجريمة. وينبثق تأييدنا هذا من إيماننا الراسخ بأنه إذا أريد لنا أن نعيش في عالم تسوده العدالة والقانون الدولي، فلا بد من أن تنتهي على الفور فرص الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي الجرائم البغيضة ضد الإنسانية. إن قبرص، وهي نفسها ضحية لهذه الجرائم، تعرف تماما الحقيقة المرة للإفلات من العقاب.

لقد دأبت الجمعية العامة على إدراج قضية قبرص في جدول أعمالها طوال الـ ٢٦ عاما الأخيرة. وتدعو قرارات هذه الجمعية العامة، خصوصا القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) وكذلك قرارات مجلس الأمن المتعاقبة إلى استعادة السلامة الإقليمية، والوحدة، والاستقلال لجمهورية قبرص وإلى انسحاب القوات التركية والمستوطنين الأتراك من ذلك البلد المستقل والعضو في الأمم المتحدة، الذي تعرض للغزو في عام ١٩٧٤، والذي يسيطر جيش الاحتلال التركي على ٣٧ في المائة من أراضيه.

الإنسان يشمل اليوم طائفة متنوعة من الموضوعات. وقد سرنا جدا الاختتام الناجح للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمرأة، ومؤتمر المتابعة للتنمية الاجتماعية، اللذين عقدا في أوائل هذا العام في نيويورك وجنيف على التوالي. ونحن نتطلع إلى مواصلة السير على هذا الطريق في المؤتمر العالمي المقبل بشأن العنصرية وكرهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل.

ومن المجالات التي تثير قلقا خاصا لقبرص زيادة عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في كل أنحاء العالم. وقد عانت قبرص نفسها من النتائج المأساوية لعمليات التشريد الجماعي والتطهير العرقي. إن الأغلبية العظمى من هؤلاء المشردين - الذين يزيد عددهم على ٢٢ مليون نسمة طبقا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - هم من النساء والأطفال، الذين يتعرضون بشكل خاص لانتهاكات صارخة لحقوقهم الإنسانية. ونحن نؤمن بقوة بأن المجتمع الدولي عليه التزام بأن يضمن بصورة أقوى حق هؤلاء اللاجئين في العودة إلى مساكنهم.

وترحب قبرص بانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ونود أن نعتبر هذه الخطوة بشيرا بالتوصل إلى حل شامل لقضية الشرق الأوسط. وعلى الرغم من النكسة المؤقتة التي أصابت المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية حول الوضع النهائي، فإننا نرى أنه يمكن وبنبغي السير بهذه العملية حتى يمكن التوصل في نهاية الأمر إلى تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في هذه المنطقة التي عانت طويلا من العذاب. وتؤيد قبرص تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الخصوص.

وتؤيد قبرص تمام التأييد لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتدعو إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع سكان كوسوفو بغض النظر عن أصلهم العرقي، وكذلك إلى الاحترام الكامل للسيادة والسلامة الإقليمية

احتلال ٣٧ في المائة من أراضيها طوال فترة الـ ٢٦ عاما الماضية هي قوة لإحلال السلام وللتحرير؟ هل يمكن لمجلس الأمن، الذي يمثل المحكمة الجماعية للمجتمع الدولي، أن يدعو مرارا وتكرارا إلى سحب هذه القوات، لو كانت حقا لإحلال السلام أو التحرير كما تحاول تركيا أن تصورها؟ وعلاوة على ذلك، كيف يمكن لمن يتكلم أمام هذه الهيئة أن يصف قرارات الأمم المتحدة ودعوتها إلى التمسك والالتزام بالقانون الدولي بأنها بيانات خيالية وتقييمات غير واقعية؟

هناك نقطة أخرى أود تناولها وهي الإشارة إلى ما يسمى بالحقائق في قبرص. لقد طُلب إلينا أن نقبل هذه الحقائق المزعومة على أرض الواقع، إذا أردنا أن نجد حلا. وهذه الحقائق هي، بطبيعة الحال، نتيجة الغزو التركي وعواقبه المؤسفة على شعب قبرص. ومن هذه الحقائق الصارخة، التي تعكس الغايات النهائية لتركيا في قبرص، جلب ٩٨ ٠٠٠ مستوطن تركي من الأراضي التركية إلى المناطق المحتلة، في محاولة لتغيير الهيكل السكاني للجزيرة. وهناك حقيقة أخرى وهي الهجرة الجماعية لإخواننا القبارصة الأتراك من المناطق المحتلة والخطر المستمر الذي يمثله وجود ٣٦ ٠٠٠ من جنود الاحتلال الأتراك المرابطين في الجزيرة. وهذا خطر حقيقي يتجلى من وقت لآخر من خلال أعمال استفزازية على أرض الواقع، مثل التقدم التركي في ستروفيليا، بعد اعتماد قرار مجلس الأمن بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في حزيران/يونيه الماضي. وهذا العمل غير القانوني وصفه الأمين العام بأنه انتهاك واضح للوضع القائم. وتؤدي عدم قدرة المنظمة على إعادة الوضع إلى ما كان عليه الحال من قبل إلى إضعاف صورة المنظمة ومصداقيتها. هل نستطيع تصور الآثار التي تترتب على العلاقات الدولية نتيجة لإجبار الدول على قبول حلول تستند إلى الأمر الواقع الذي نشأ واستمر بواسطة استخدام القوة العسكرية والأعمال المنفردة؟ هل نستطيع

وقد بذلت محاولة من هذه المنصة لإعطاء صيغة مختلفة بتفسير مختلف عن الصيغة التي تفهمها وتمسك بها هذه الجمعية العامة وكذلك مجلس الأمن. فعندما يتحدث المرء عن الأحداث التي وقعت في عام ١٩٦٣، ينبغي له ألا ينسى العصيان المسلح الذي حدث ضد الحكومة الشرعية للجمهورية، ولا القرار المتعمد الذي اتخذته قيادة القبارصة الأتراك بسحب ممثليهم من البرلمان ومن أجهزة الحكومة مما مهد الطريق للتقسيم الحالي للجزيرة.

وعلاوة على ذلك، من المعروف تماما وهو ما أكدته التقارير الثلاثة للجنة الأوروبية لحقوق الإنسان عقب النداءات التي وجهتها جمهورية قبرص ضد تركيا، أنه حدثت عمليات تطهير عرقي في قبرص في عام ١٩٧٤ مع عمليات اقتلاع عنيفة لثلث السكان القبارصة من ديارهم وطردهم من المناطق الواقعة حتى الآن تحت الاحتلال التركي. وهذا هو مثال تقليدي لعمليات فرض الأمر الواقع باستخدام القوة.

لقد قيل ما فيه الكفاية عن التاريخ، ووجه كل من الجانبين اتهامات إلى الجانب الآخر. وقد أعلننا مرارا وتكرارا لمواطنينا من القبارصة الأتراك - وها نحن نكرر ما أعلنه الحكومة تركيا - بأن الوقت قد حان لننظر إلى المستقبل. إن المستقبل الذي نشده هو مستقبل مشرق ومزدهر لجميع القبارصة تسوده روح المصالحة في قبرص المعاد توحيدها والمجردة من السلاح والتي يرفرف عليها السلام، والتي تتمتع بعضوية الاتحاد الأوروبي ويعيش فيها جميع القبارصة في ظروف يسودها السلام والرخاء والحماية الكاملة لحقوق الإنسان وحياته الأساسية.

إننا نريد مستقبلا خاليا من جيوش الاحتلال، ليس فيه أسلاك شائكة للتقسيم، ولا معاناة إنسانية. ونتساءل حقا كيف يمكن للمرء أن يدعي بجديّة بأن قوة الاحتلال العسكري التركي الضخمة التي غزت قبرص وتواصل

يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة بلدان محفل جزر المحيط الهادئ لدى الأمم المتحدة وتشمل استراليا وباروا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس وناورو ونيوزيلندا وبلدي ميكرونيزيا.

وأهنئ بكل فخر جارتنا توفالو من جزر المحيط الهادئ، على الانضمام إلى أسرة الأمم المتحدة وأرحب بها بجرارة. وقد يختلف أعضاء مجموعتنا كثيرا من حيث مساحة الأراضي والمناطق المحيطية والسكان والموارد والتنمية الاقتصادية والهياكل الاجتماعية واللغة والثقافة، لكننا نتشاطر هدفا مشتركا واحدا من أجل منطقة المحيط الهادئ، على أساس تحقيق الأمن والاستقرار، وكذلك الرخاء وتوفير الفرص الاقتصادية لشعوب المنطقة واستدامة الموارد. وفي نفس السياق، تجدد بلدان محفل جزر المحيط الهادئ، الممثلة في نيويورك، تأكيد التزامها بالقيام بدور داعم في برامج الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار في الأقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ.

إن المحيط الهادئ يشغل مكان الصدارة في حياة شعب جزر المحيط الهادئ. وتعتبر المحافظة على هذا المورد - الذي يحتوي على أعلى مستوى من التنوع البحري في العالم - أمرا حاسما لتنميتنا الاقتصادية في المستقبل. فهذه المنطقة الشاسعة من المحيط الخاضعة لسيطرة الدول أعضاء مجموعتنا غنية بإمكانيات صيد الأسماك وإن كانت تحتاج إلى عناية في إدارتها ورصدها للتصدي لعمليات الصيد غير القانونية وغير المنظمة وغير المبلغ عنها والأخطار البيئية الأخرى. ومن الإنجازات الهامة بالنسبة لنا، وبالنسبة لشركائنا في صيد الأسماك في المياه البعيدة، الاتفاقية التي اعتمدها مؤخرا المؤتمر الرفيع المستوى المتعدد الأطراف المعني بحفظ وإدارة الأرصد السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ، والتي ستحمي آخر مصائد كبيرة لسمك التونا في العالم.

السماح لهذه السابقة بأن تمهد الطريق أمام تفكك العديد من البلدان حول العالم؟ ماذا تكون النتائج بالنسبة للدول الصغيرة في هذا الطراز من النظام الدولي المزعوم، حيث يطبق القانون الدولي بصورة انتقائية وتسود إرادة القوى بلا منازع؟

إن الحقيقة الوحيدة هي الضرورة الحتمية لتحقيق السلام والمصالحة في قبرص عن طريق حل مقبول للطرفين ضمن إطار بارامترات قرارات الأمم المتحدة. ونشترك حاليا في الجولة الرابعة من المحادثات عن قرب. لقد أتينا إلى هذه المحادثات بروح المرونة وبالإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل على نحو ما أوصت به هذه المنظمة. ونناشد الجانب التركي أن يغتنم هذه الفرصة ويستفيد من البيئة المؤاتية الحالية للتوصل إلى تسوية شاملة تستند إلى قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى إقامة جمهورية اتحادية لقبرص تضم طائفتين ومنطقتين وتكون لها سيادة وحيدة وشخصية دولية وحيدة ومواطنة وحيدة، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٧٥٠ (١٩٩٢). ويجب أن يدرك الجانب التركي أن الحل ينبغي أن يكون مقبولا للطرفين وعلى أساس القانون الدولي، وعليه ألا يصر على فرض إرادته أو أي حل قائم على الأمر الواقع.

وهدفنا المشترك هو التوصل إلى حل يكون مشرفا تعزز به الأجيال المقبلة لجميع القبارصة - اليونانيين والأتراك على حد سواء - وهي الأجيال التي نتطلع إلى أن نترك لها مكانا أفضل تعيش فيه في وئام وتسامح وتعاون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد ولايات ميكرونيزيا الموحدة، سعادة السيد ماساو ناكاياما.

السيد ناكاياما (ميكرونيزيا): أود أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئيس على توليه رئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

السلمي للسلطة، وسيادة القانون واستقلال القضاء، والحكم العادل النزيه، والاعتراف بأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العادلة وبالطابع الملح لهذه التنمية من أجل تلبية الاحتياجات والتطلعات الأساسية لشعوب المحفل.

وأنشأ الوزراء فريقاً عاملاً لصياغة هذه المبادئ، وبدائل العمل في الحالات التي تنتهك فيها المبادئ، لينظر فيها الزعماء عندما يجتمعون في كيريباس.

وعلاوة على زيادة أحداث الشغب الأهلي، تواجه المنطقة تهديدات جديدة ناجمة عن الجرائم الدولية والمالية وجرائم الحاسوب وجرائم تهريب البشر، فضلاً عن التحدي المتمثل في السيطرة على الأمراض المعدية والوقاية منها ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد ظهر في المنطقة مؤخراً بوضوح صراخ، خطر الحصول على الأسلحة دون ضابط، حتى ولو كان بكميات قليلة، مما أضفى أهمية على القرار الذي اتخذته زعماء المحفل في عام ١٩٩٧ بتنفيذ تعاون إقليمي وإطار قانوني للحد من انتشار الأسلحة في المنطقة. ويتواكب هذا النهج مع الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وخاصة في التمهيد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي سيعقد عام ٢٠٠١. وقد أحرز تقدم في العمل المتعلق بوضع إطار قانوني إلى الحد الذي يجعلنا نتوقع إعداد تشريع يعمم على الدول الجزرية الأعضاء في المحفل قبل نهاية هذه السنة.

ونحن في منطقة المحيط الهادئ نحفظ بعلاقات وثيقة من الناحيتين الاقتصادية والثقافية، مع بيئتنا الطبيعية. ولذلك، فإن لدينا اهتماماً شديداً بتطوير مؤشر الضعف البيئي. ونتوجه بالشكر إلى مختلف الحكومات التي تفضلت والتمت بتقديم مبالغ كبيرة لاستكمال المرحلة الثالثة من الدراسات التي تجريها لجنة العلوم الجغرافية التطبيقية لجنوب

ويبشر الاجتماع الأول للعملية الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار، تحت الرئاسة المشاركة لسفير ساموا، بأنه سيشكل جزءاً حيوياً في العملية التحضيرية لنظر الجمعية العامة في مسائل المحيطات. وتشمل الأولويات التي حددها محفل جزر المحيط الهادئ في مجال المحيطات التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية؛ وإجراء البحوث العلمية البحرية وتقديم المساعدة التقنية وتحديد المناطق البحرية، بما في ذلك مناطق الجرف القاري.

لقد أصبحت البيئة الأمنية في العالم أقل ثباتاً وأكثر غموضاً مع نشأة أخطار جديدة. فأحداث العام الحالي تبين أن الاستقرار والسلام غير مضمونين في المحيط الهادئ، بأي حال من الأحوال. وعلى ضوء الأزمة السياسية في فيجي والاضطراب الاجتماعي في جزر سليمان، اجتمع وزراء خارجية بلدان المحفل في ساموا، في آب/أغسطس. وسلموا بضرورة اتخاذ إجراءات إقليمية، على أساس أن جميع الأعضاء يشكلون جزءاً من الأسرة الممتدة لجزر المحيط الهادئ. وبذلك ينبغي أن يبين المحفل أنه مستعد لمعالجة المسائل الصعبة والحساسة بشكل بناء، بما في ذلك الأسباب الكامنة وراء حالات التوتر والصراع، ومنها الجوانب العرقية، وأوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وغياب الحكم الرشيد، والنزاعات الخاصة بالأراضي وتدهور القيم الثقافية. وبناء على ذلك، قرر الوزراء تقديم توصية إلى اجتماع محفل جزر المحيط الهادئ المعقود في تاراوا، كيريباس، بأن يلتزم الزعماء وبلدانهم بعدة مبادئ ومسارات عمل أساسية، منها ما يلي: الإيمان بحرية الفرد في ظل القانون والحقوق المتساوية لجميع المواطنين بصرف النظر عن نوع الجنس والعرق واللون والمعتقد والمذهب السياسي، وفي حق الفرد غير القابل للتصرف في المشاركة في وضع إطار للمجتمع الذي يعيش فيه، عن طريق عملية سياسية حرة وديمقراطية؛ والتمسك بالعمليات والمؤسسات الديمقراطية التي تعبر عن الأحوال الوطنية والمحلية، بما في ذلك النقل

وما برحت منظمة التجارة العالمية تشكل أهم الفرص الدولية للتفاوض بشأن التجارة والمسائل التجارية على المستوى العالمي. وقد اتفق محفل جزر المحيط الهادئ على إقامة تمثيل للمحفل في جنيف وإنشاء فريق عامل للمحفل مكون من الرسميين التجاريين لتحسين التعاون في منظمة التجارة العالمية وللشاركة النشطة في المناقشة السياسية بشأن الطريقة المثلى لتعزيز دور منظمة التجارة العالمية في الإسهام في التنمية. ونحن ندرك أهمية التوصل إلى سبل تكفل للإصلاح التجاري أن يؤدي ثمارا من شأنها الإسهام لا في النمو الاقتصادي فحسب، وإنما في تحقيق التقدم لأهداف التنمية والمساواة الاجتماعية وتحسين الآثار البيئية أيضا.

ويعد اقتصاد المعلومات العالمي بفرص عظيمة، ولا سيما لأولئك الذين يعيشون في مناطق منعزلة مثل منطقة المحيط الهادئ، ولكنه يتطلب أيضا مهارات جديدة وتكنولوجيا جديدة. وتعد خدمات الاتصالات المتسمة بالكفاءة والفعالية بما في ذلك إنشاء منظومة شبكات حديثة مخصصة مثل شبكة الدول النامية الجزرية الصغيرة ذات أهمية حيوية في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على القيود الناجمة عن التكلفة العالية نسبيا لياكل الشبكات السلكية واللاسلكية للبلدان الأعضاء في المحفل. وثمة تصور للمحفل لاقتصاد المعلومات المتعلق بالمحيط الهادئ يهدف إلى استحداث آلية مناسبة للتعاون بين الجهات التنظيمية الإقليمية والمنظمات ذات الصلة. والتعليم والتدريب لهما أهمية أساسية لتعزيز قدرة سكان جزر المحيط الهادئ على التكيف مع الإصلاح الاقتصادي في عالم ومنطقة يتسمان بسرعة التغيير. وتستطيع الأمم المتحدة بدعمها للتعليم التغلب على واحدة من العقبات الكبرى التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

وما زالت منظومة الأمم المتحدة تؤدي دورا حيويا فيما يتعلق بحماية مصالح الدول الجزرية الصغيرة من أمثال

المحيط الهادئ، ونشجع الأمم المتحدة على اعتمادها، حتى يمكن إدراك الأخطار البيئية والطبيعية التي يواجهها أعضاء محفلنا لدى النظر في أحقيتهم للمعونة والتبادل التجاري ووضع أقل البلدان نموا بشروط تساهلية.

وما برح جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة يمثلان المبدأ التوجيهي الأساسي لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. والتقدم المطرد ضروري في الإعداد لاستعراض السنوات العشر لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢. وإنما نولي أولوية عليا للجهود الدولية المبذولة لإنفاذ بروتوكول كيوتو في أقرب وقت ممكن. ولذا فنحن ملتزمون بالتوصل إلى نتائج مثمرة في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر. وإنما نرحب بصياغة أدوات محددة، مثل آلية التنمية النظيفة، التي تبشر بأنها ستكون مفيدة في تمكين البلدان الجزرية من القيام بدورها في مكافحة تغير المناخ والتكيف مع ما قد ينتج عنه من آثار في إطار البارامترات التي تحددها ظروفنا الوطنية الخاصة.

وتبذل في المنطقة جهود معززة لبناء القدرة على فهم تغير المناخ والاستجابة له، وتشمل تلك القدرة إقامة شبكات للمراقبة والرصد. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ قيودا فريدة تعوق التنمية. ومعظم هذه الدول ذات اقتصادات كفاف صغيرة تعتمد على قواعد تصدير محدودة. وقد أعاد اجتماع وزراء اقتصاد الدول الأعضاء في المحفل في تموز/يوليه التأكيد على التزامهم بعملية الإصلاح الاقتصادي، القائم على مبدأ الحكم الصالح بهدف توفير قاعدة اقتصادية سليمة يمكن أن تقوم عليها التنمية الاجتماعية.

العام عن أعمال المنظمة“ مفتوح الآن، وبأن باب التسجيل في قوائم المتكلمين بشأن البنود الأخرى الواردة في الوثيقة A/INF/55/3 مفتوح.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أعلن عن الأنشطة التالية. سيعقد المؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠ الخاص بإعلان التبرعات لبرنامج الأغذية العالمي، بعد ظهر يوم الأربعاء المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيعقد مؤتمر إعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية صباح يومي الأربعاء والخميس بتاريخ ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

أما التبرعات لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠١ فسيعلن صباح يوم الجمعة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيجري إعلان التبرعات لبرنامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لعام ٢٠٠١ صباح يوم الإثنين ٤ كانون الأول/ديسمبر. ويرجى من الأعضاء الرجوع إلى اليومية للإطلاع على الإعلانات الخاصة بهذه الأنشطة، للحصول على مزيد من التفاصيل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠

غالبية أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ. ومن الضروري أن تظل الأمم المتحدة قوية بأن تكيف نفسها لكي تواجه التحديات الجديدة مثل العولمة. وينبغي أن يعزز في نفس الوقت الدور المركزي للجمعية العامة بعضويتها العالمية. وينبغي أيضا أن يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية حتى يصبح قادرا على الاستجابة لمتطلبات وضع عالمي مختلف اختلافا جذريا. فهو بحاجة للإصلاح الشامل لتلبية متطلبات وظروف عالم اليوم.

وإننا نرحب بتقرير الإبراهيمي (A/55/305) ونتطلع إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدورها الرئيسي المتمثل في حفظ السلام. ويجب أن تحصل الأمم المتحدة على دعم سياسي قوي ومستدام، إلى جانب توفير الموارد المالية والمؤسسية اللازمة حتى تفي بمسؤولياتها الأمنية الجماعية. ويعد الجدول الأكثر انصافا لتحديد المساهمات في تمويل عمليات حفظ السلام جزءا لا يتجزأ من هذه العملية.

وما برحت مجموعة محفل جزر المحيط الهادئ ملتزمة بضمان أمم متحدة فعالة.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/55/3، التي تتضمن جزئيا برنامج العمل والجدول الزمني للجلسات العامة، والتي وزعت في هذه القاعة. وقد أعد هذا الجدول الزمني لتسهيل تنظيم عمل الوفود والمساعدة على ضمان إعداد الوثائق ذات الصلة لمناقشة البنود، كل على حدة.

وسأقوم، في الوقت المناسب، بإعلان تاريخ النظر في بنود أخرى من جدول الأعمال، وبإبقاء الجمعية على علم بأي إضافات أو تغييرات. وسترد هذه المعلومات أيضا في إضافات للوثيقة A/INF/55/3.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن باب التسجيل في قائمة المتكلمين حول البند ١٠ من جدول الأعمال، ”تقرير الأمين